حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

8 **ذو القعدة** 1437 – 11 **أغسطس** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الإنسان في العالم	31

نحتاج تنشئة جيل واعٍ لخطورة هذا الداء عبر برامج نوعية في المدارس والجامعات

العنصرية والتعصب.. خطر يهدد القيم والأخلاق

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1525230

تحقيق – تركي العوفي

يواجه المجتمع العديد من التحديات التي تهدد القيم والأخلاق والمبادئ التي نشأ وتربى عليها الكثير، ومن هذه التحديات التي يجب التنبه والتصدي لها من قبل الجهات المختصة ومن مؤسسات المجتمع هي إثارة النعرات القبلية والتمييز العنصري والتي بدأت تنمو بشكل متزايد وتتغلغل في أوساط الشباب والمراهقين وتنتشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي وبعض من القنوات الفضائية الشعبية التي تعزز مبدأ التفاخر والاستعلاء على الغير.

داء خطير

وتؤكد الجوهرة الغامدي – باحثة قانونية في هيئة حقوق الانسان – أن التمييز العنصري داء اجتماعي خطير يتنافى مع كرامة الانسان ومبدأ العدل والمساواة قال تعالى "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر"والدين الاسلامي رسخ مفهوم الكرامة بغض النظر عن اللون، الجنس، الدين، اللغة، العرق، وجعل العزة والكرامة حق اصيل لكل إنسان قال تعالى "فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين" وهذا الحق شيء ثابت ولا يجوز الانتقاص منه، لانه شرف وتكريم من الله سبحانه وتعالى، ولو أدرك الانسان حقيقة هذا التكريم والمساواة بين البشر لنبذ التعصب والتمييز العنصري الذي حذّر منه رسولنا الكريم عليه افضل الصلاة وأتم التسليم بقوله "دعوها فإنها منتنة" لما لها من أضرار وخيمة على المجتمعات وذلك بإثارة النعرات الطائفية والمذهبية التي تسهم في بث الفتنة والتفرقة بين الناس وتفتيت روابط الوحدة واللحمة الوطنية، وبالتالي دمار المجتمع وتفككه وتخلفه وعلى الرغم من نبذ الدين الاسلامي للتمييز العنصري والدعوة الى المساواة والعدل والتسامح وإبرام الاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وقيام ميثاق الأمم المتحدة على مبدأي كرامة جميع البشر وتساويهم والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن البشر يولدون أحراراً ومتساوون في الكرامة والحقوق وان من حق كل إنسان ان يتمتع بجميع الحقوق والحريات دون أي تمييز لا سيما بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي والمادة السابعة من الإعلان تنص على "الناس جميعاً سواء أمام القانون وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز" إلا اننا نرى تفاقم وتفشي القبائلية والطائفية وقضايا عدم تكافؤ النسب وعدم قبول الآخر والانتقاص منه والتباهي بالجنس والقبيلة واللون متناسين قوله تعالى"إن اكرمكم عند الله اتقاكم" كما أن لبعض وسائل الاعلام وخاصة بعض البرامج ذات الجماهيرية دورا كبيرا في المساهمة في توسيع نطاق التمييز العنصري وكذلك في وسائل التواصل الاجتماعي من خلال ما يكتب البعض من انتقاص الآخرين دون وجود رقيب او حسيب وهذا مؤشر خطير يجب علينا التصدي له والعمل على مكافحته والقضاء عليه وذلك من خلال نشر الثقافة الحقوقية في المجتمع وبيان تبعات التمييز العنصري وآثاره السلبية المدمرة وهذا ما نقوم به من خلال عملنا في الجمعية الوطنية لحقوق الانسان.

وشددت الباحثة القانونية على أهمية وجود نظام رسمي يجرم التمييز العنصري بكافة أنواعه وأشكاله ويتم العمل به وتطبيقه بحزم، داعية المؤسسات التعليمية للتصدي للعنصرية من خلال وجود مناهج تعليم تؤكد على نبذ العنصرية وتوعية الطلاب والطالبات بذلك، لينشأ جيل واع بعيداً عن النعرات الطائفية والمذهبية والقبلية بالإضافة إلى تفعيل برامج اليوم العالمي للقضاء على العنصرية في جميع المدارس والجامعات ليساعد على رفع الوعي لدى الأجيال الحالية والقادمة والتخلص من هذه الصفة الذميمة.

الأسماء المستعارة
ويرى بسام فتيني – إعلامي – أنه في ظل غياب الأنظمة والقوانين الواضحة والصريحة بمحاسبة ومعاقبة وتجريم كل ما يمكن تفسيره بأنه ممارسة عنصرية تتخذ الانتقاص من الهوية او الدين او المذهب او الطائفة ستظل هذه المشكلة قائمة دون حلول حقيقية واليوم وفي ظل انتشار مواقع التواصل الاجتماعي اصبحت عبارات العنصرية والانتقاص من الطرف الآخر اكثر سهولة من السابق لاسيما ان توفرت سبل ارتكاب الجرم دون عقاب فالأسماء المستعارة كثيرة وآليات المتابعة اللحظية لكل التجاوزات تقريبا مفقودة لتكون النتيجة وجود عبارات عنصرية وتجاوزات لفظية متعددة بالآلاف دون حسيب او رقيب واقترح لعلاج هذه الظاهرة ان تواكب الجهات ذات العلاقة التطور السريع وتخصص حسابات موثقة لها في جميع مواقع التواصل الاجتماعي لتلقي الشكاوى في نفس لحظة ارتكابها والتعامل معها قانونيا مع المحاسبة والتشهير لكل من يستسهل ذلك.
بحث الأسباب
وترى ايمان الشاطري أن المجتمع بحاجة إلى بحث أسباب التمييز العنصري وتصنيفه. وقالت كلما تعمقنا وركزنا على صنف من العنصرية وصلنا بصورة أسرع إلى أسبابها وناقشناها وأوجدنا لها الحلول كما أنه غالباً نحن بحاجة إلى محاورة تلك العقول والتي ظلمت نفسها حين تربعت على عرش الكمال وتغيبت تماماً عن أن صفة الكمال هي صفة إلهية ودوام الحال من المحال فقد يغير الله على من استصغرناهم ليجعلنا في مكانتهم وأقل الحياة عبرة لمن اعتبر فمتى سنصحو إذا كان الآن في متناول أيدينا دروس من الواقع تبرز نتائج التمييز العنصري المقيت الذي لا يثمر سوى الكراهية والظلم.
من جهته قال: د. ماجد الفيصل – كاتب وأكاديمي – لا زلت لا افهم الحيرة والتساؤل القائم حول أساليب مكافحة التمييز العنصري ولدينا أحكام الشرع الحنيف التي من شأنها الحد من جميع أشكال التمييز العنصري سواء من خلال اتباع النصوص الصريحة والواضحة في كتاب الله تعالى او سنة نبيه محمد ﷺ ولهما السمو على جميع المصادر الشرعية والنظامية وأيضاً لدينا تجارب الامم وخبراتها في كشف خطورة التمييز العنصري والويلات التي تجرعتها تلك الامم جراء العنصرية سواء في الماضي او الحاضر كما ان من الايجابيات التي لدينا ولله الحمد الانظمة التفصيلية التي تبنتها السلطة التنظيمية في المملكة وافضل مثال يستشهد به في هذا السياق هو تصديق المملكة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٢ وبالتالي أصبحت هذه الاتفاقية بموجب هذا التصديق نظاماً وطنياً داخلي وملزم لجميع سلطات الدولة بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية بل ان البعض ذهب إلا ان هذه الاتفاقية وما تضمنته في قواعد تنظيمية اجرائية كفيلة بتحقيق تطوير إجرائي تنظيمي مستمر ومتابع من قبل السلطة التنظيمية في أساليب مكافحة التمييز العنصري، وقد اشتملت الاتفاقية على قواعد نظامية تفصيلية من شأنها مناهضة جميع أشكال التمييز العنصري بداية من تعريف الأفعال المجرمة في سياق التمييز العنصري وأنواعه إلى نواحي التطوير التي تعني السلطات الثلاث التنظيمية والقضائية والتنفيذية في هذا السياق.
توعية المجتمع
وأضاف: شهدت المملكة مؤخرا حراكا فكريا وتنظيميا من قبل مجلس الشورى حول أهمية صدور نظام جزائي خاص لتجريم تلك الأفعال ولم يصدر حتى الآن، فصدور هذا النظام بالتأكيد سيساهم في وضوح الأفعال المجرمة والعقوبات المقررة لتلك الأفعال بحيث يصبح من اليسير تحقيق أقصى درجات التوعية والنشر في المجتمع بجميع ثقافاته وعاداته وتقاليده مما يساهم في تحديد ماهية تلك الأفعال وعقوباتها فضلا على فوائد اخرى تتعلق بوضوح إجراءات التحقيق والمحاكمة في مثل تلك الجرائم، ودائما ما نهتم في المجال الأكاديمي بإجراء الدراسات المقارنة لنطرح التساؤلات حول ماهية وجودة المعايير المطبقة كتلك المنصوص عليها في الاتفاقية والمتبعة على الصعيد الوطني فتتضح نقاط الضعف والقوى في السياق المقارن مما ييسر على السلطة التنظيمية ادراك مدى التقدم في هذا المجال او الحاجة للتطوير بل ان إجراء المقارنة غالبا ما يتم اللجوء اليه من قبل السلطة التنظيمية من تلقاء نفسها في التقارير التي تقدمها الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات للجان المعنية بتنفيذ تلك الاتفاقيات بحيث يتضح لتلك الدول نقاط الضعف والقوة في القوانين الوطنية ومدى الحاجة للتطوير من عدمه أخيرا لابد ان ننوه ان جرائم العنصرية تجسد خطراً حقيقياً لانها قد تتصل بها بث اسباب الفرقة والفتنة وتقويض ركائز المجتمعات ونجدها ايضا متصلة بزعزعة لحمة الاوطان ومتصلة بجرائم الفساد وايضا نجدها متصلة في كثير من الجرائم الاخرى التي تستهدف المجتمعات على الامد القصير والطويل في أمنها واستقرارها لذلك مثل هذه القضية من القضايا الهامة التي تكون في حاجة إلى متابعتها والاهتمام بمؤشراتها بشكل مستمر من قبل المراكز المتخصصة في كثير من المجتمعات التي تحرص دائما على حماية جميع ركائز الوحدة الوطنية وقوتها، وجدير بالإشارة ان من أهم الركائز التي يعتمد عليها في توعية المجتمع في هذا السياق هو استحداث مؤسسات مجتمع مدني متخصصة في مكافحة ومتابعة الأوجه الدقيقة من صور العنصرية وعملها على تقديم العون لضحايا تلك الجرائم من جهة

وتقدير الدراسات والبحوث المرتبطة وهذا ما نلمس التوجه بصدور نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية عام ١٤٣٧هـ الذي سيساهم بشكل كبير في دعم مثل هذه الجمعيات الانسانية التي يحتاجها المجتمع في حاضره ومستقبله.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الداخلية: تعرض عريف لعملية دهس وطعن متعمد من قبل مقيم يمني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1525152

أعلنت وزارة الداخلية اليوم الأربعاء تعرض العريف بدوريات أمن محافظة بيشه مهذل فهد السلولي لعملية دهس متعمد ، وطعن، بعد خروجه من صلاة الفجر ،نتج عنها مقتله.
وذكرت وزارة الداخلية عبر حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر": "تعرض العريف بدوريات أمن محافظة بيشه /مهذل فهد السلولي لعملية دهس متعمد ، وطعن، بعد خروجه من صلاة الفجر ،نتج عنها مقتله ، والقبض على الجاني"، وأضافت "مباشرة التحقيق مع المقبوض عليه ، المقيم / عمر سعيد مهدي باهيصمي ، يمني الجنسية ، لتورطه في تعمد دهس العريف / مهذل فهد السلولي ، وطعنه".

استشهاد طفل وإصابة 7 مواطنين بصامطة إثر سقوط مقذوفات من اليمن

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1525108

استشهد طفل يبلغ من العمر 12 عاما وأصيب 7 مواطنين في مدينة صامطة إثر سقوط مقذوفات من داخل الأراضي اليمنية، وقد باشرت الجهات المختصة مواقع سقوط القذائف وقامت بنقل المصابين للمستشفى لتلقي الإسعافات اللازمة.
أوضح ذلك المتحدث الرسمي لمديرية الدفاع المدني بمنطقة جازان الرائد يحيى القحطاني مؤكدا أنه في تمام الساعة 13:59 ظهر اليوم الأربعاء الموافق ٧/١١/١٤٣٧هـ باشرت فرق الدفاع المدني بلاغاً عن سقوط مقذوف عسكري من داخل الأراضي اليمنية بمحافظة صامطة مما نتج عنه وفاة مواطن ، وإصابة (٧) آخرين بينهم طفلين وفتاتين ، وتم نقلهم إلى المستشفى .

طالبتهم بالرد على الاتهامات الموجهة لهم

"جزائية مكة" تواجه متهمي قضية "رافعة الحرم"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1525121

جدة - أحمد الهلالي

قررت المحكمة الجزائية في مكة المكرمة اليوم الأربعاء تحديد جلسة قضائية لاحقة لمناقشة المتهمين في قضية سقوط رافعة "الحرم المكي"، التي أسفرت عن ١٠٧ حالات وفاة، وإصابة ٢٣٨ من حجاج بيت الله الحرام.

وجاءت هذه التطورات في ملف القضية بعد مثول المتهمين أمام قاضي المحكمة الجزائية بمكة اليوم، حيث تم تسليم لائحة الاتهام إلى المتهمين في القضية، وطلب ناظر القضية الرد على التهم الموجهة لهم، لمناقشتها خلال الجلسة المقبلة.

وقالت مصادر مطلعة لـ"الرياض" إن الجلسة المقبلة ستشهد مناقشات يوجهها قاضي المحكمة للمتهمين حول بعض النقاط التي وردت في لائحة الاتهام، والتي تضمنت تهماً لعدد من الاشخاص بينهم مهندسون مقيمون، إضافة لاثنين من المسؤولين تم التحقيق معهما، ويعملان في جهتين حكوميتين في مكة المكرمة.

وكانت "الرياض" قد انفردت في وقت سابق بإحالة هيئة التحقيق والادعاء العام في مكة المكرمة لملف قضية سقوط رافعة "الحرم المكي" إلى المحكمة الجزائية بمكة المكرمة للنظر في التهم الموجهة، ومعاقبة المتهمين ممن تثبت إدانتهم، وذلك بعد إسدال الستار على التحقيقات التي استمرت قرابة ثمانية أشهر، وجرى التحقيق فيها من قبل الجهات المختصة، وتضمنت استدعاء عدد من المتهمين في القضية، حيث تم الاستماع إلى أقوالهم وتدوينها في ملف القضية.

وسبق أن أكد مصدر لـ"الرياض" أن هيئة التحقيق والادعاء العام في مكة المكرمة انتهت من التحقيق مع المتهمين، وسلمت ملف القضية إلى القضاء للبت فيها، حيث حظيت التحقيقات في ملف القضية بسرية تامة، وسط تكتم كبير على ما ورد في أقوال المتهمين ممن وردت أسماؤهم في الملف، وتم الاستماع إلى أطراف القضية كافة قبل إحالتها للمحكمة.

واحتوى ملف القضية على أسماء عدد من المتهمين بينهم مهندسون، ومشرفون على مشروعات توسعة المسجد الحرام ويعملون تحت إدارة الشركة التي تشرف على المشروع، وتضمنت أقوال المتهمين في ملف القضية عددا من النقاط التي تمحورت حول آلية إدارة تنفيذ تلك المشروعات الكبيرة، إضافة إلى أقوال كبار المهندسين والمختصين في عمل الرافعات الكبيرة في مشروعات الإنشاءات، وغيرها من الأمور المتعلقة بالعمل في التوسعة، لاسيما في ظل الكثافة البشرية حول المشروع طوال أيام السنة.

تجدر الإشارة إلى أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وجه بصرف مليون ريال لكل ذوي شهيد ومصاب إصابة بالغة نتج عنها إعاقة دائمة و500 ألف ريال لكافة المصابين، إلى جانب استضافة اثنين من ذوي كل متوفى من حجاج الخارج ضمن ضيوفه لموسم الحج، مع تمكين من لم تمكنه ظروفه الصحية من المصابين من استكمال مناسك الحج من معاودة أداء الحج ضمن ضيوفه، ومنح ذوي المصابين الذين يتطلب الأمر بقاؤهم في المستشفيات تأشيرات زيارة خاصة لزيارتهم والاعتناء بهم خلال الفترة المتبقية من موسم حج والعودة إلى بلادهم.

المحاكم تكتفي بـ"الهوية الوطنية" في تعريف المُقر بالطلاق والرجعة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1525223

الرياض – حمد الجمهور

وجه المجلس الأعلى للقضاء، المحاكم بالاكتفاء ببطاقة الهوية الوطنية في تعريف المقر بالطلاق أو الرجعة أثناء العدة، وذلك في تعميم أصدره الأسبوع الجاري.

ووجه رئيس المجلس المكلف الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني، بـ«الاكتفاء في تعريف المقر بالإقرارات المشار إليها ببطاقة الهوية الوطنية أو الوثيقة المعتمدة لإثبات هوية المقيم دون الحاجة إلى الإشهاد على المُقر وللقاضي طلب معرفين إذا رأى ذلك».

وجاء في التعميم أن ذلك يأتي «نظراً لتحقق الإشهاد على هذه الإقرارات بصدورها أمام القاضي والكاتب مع ما قارنها من توثيقها كتابة أمام القاضي وبناء على المادة 108من نظام المرافعات الشرعية».

"المياه الوطنية" تكشف نتائج تحقيقات مقطع عامل الصهريج

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1525125

كشفت شركة المياه الوطنية عن نتائج التحقيقات التي وجّه بها الرئيس التنفيذي للشركة د. عبدالرحمن بن محمد آل إبراهيم مع المقاول المتعهد بتقديم خدمة الصهاريج للعملاء، على خلفية المقطع المتداول في وسائل التواصل الاجتماعي لمعرفة صحة ما تم طرحه من معلومات، وعن حقيقة الأسماء التي ذكرت في المقطع وانتسابهم للشركة.

وجاءت نتائج التحقيقات لتؤكد عدم انتساب الأسماء المتداولة في المقطع لشركة المياه الوطنية، وأن سائق الصهريج التابع للمتعهد أدلى ببيانات مغلوطة لا تمت للإجراءات المعتمدة في الشركة بصلة.

وخلصت النتائج في الشركة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التصحيحية لتلافي تكرار مثل هذه الحالات، والتي كان من بينها تحديث إجراءات الشركة تقنياً وإدارياً، إضافة إلى مخالفة المتعهد بسبب خطأ أحد منسوبيه بإضراره بسمعة الشركة دون وجه حق.

وشددت "المياه الوطنية" على أنها لن تقبل بالمساس بالحقوق المقدمة لعملائها، وستتعامل بحزم مع كل من يخالف العقود والاتفاقات المبرمة في هذا الخصوص.

وأكدت التزامها بتطبيق الإجراءات النظامية لضمان تقديم خدمة الصهاريج لعملائها، من خلال الآلية المتبعة في عمليات مراقبة أداء المقاولين المتعهدين عبر البرامج التقنية التي توثق حركة دخول وخروج الصهاريج لمحطات التعبئة، بالإضافة للرسائل الإلكترونية التي تصل للعميل بمجرد طلب الخدمة، وتأكيد ضمان وصولها واستلامها للعملاء بالصورة المثلى.

ودعت "المياه الوطنية" عملاءها إلى تقديم البلاغات عن أي ملاحظات على أعمالها أو متعهديها عبر الهاتف المجاني المخصص (٨٠٠٤٤١١١١٠).

"العمل": رسوم تأشيرات الدخول لغرض العمل العادية والمنزلية لم تتأثر بقرار مجلس الوزراء

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160811/ln51.htm

«الجزيرة» - واس:
أوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل أن قيمة رسوم تأشيرات الدخول لغرض العمل العادية والمنزلية وغيرها مما تسري عليه أحكام نظام الإقامة لم تتأثر بتعديلات رسوم التأشيرات التي أقرها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الاثنين 5/11/1437 هـ، وذلك من حيث قيمة الرسم، حيث ظلت كما كانت عليه سابقاً دون زيادة، وهي (2000) ألفا ريال. وبين المتحدث الرسمي أن رسم تأشيرة الخروج والعودة للفئات المشار إليها تم تعديله بحيث أصبح (200) مائتي ريال لسفرة واحدة لمدة شهرين، و(100) مائة ريال عن كل شهر إضافي، وذلك في حدود مدة سريان الإقامة، كما أصبح (500) خمسمائة ريال لعدة سفرات لمدة ثلاثة أشهر، و(200) مائتي ريال عن كل شهر إضافي، وذلك في حدود مدة سريان الإقامة. وأبان أبا الخيل أن رسم تأشيرة الدخول لا يستحصل ممن يكون دخوله للمملكة بموجب تأشيرة خروج وعودة سارية المفعول. كما أوضح المتحدث الرسمي أن تأشيرة الدخول المتعدد التي وردت ضمن قرار مجلس الوزراء تشمل تأشيرات الدخول للأغراض المختلفة كالسياحة والزيارة التجارية والزيارات العائلية ونحوها (باستثناء الفئات المشمولة بأحكام نظام الإقامة)، وقد حدد القرار مقدار رسم تلك التأشيرة بـ (3000) ثلاثة آلاف ريال إذا كانت مدتها ستة أشهر، و(5000) خمسة آلاف ريال إذا كانت مدتها سنة، و(8000) ثمانية آلاف ريال إذا كانت مدتها سنتان، وتتيح هذه التأشيرة لحاملها الدخول للمملكة عدة مرات طوال مدة سريانها، أما الحد الأقصى لمدة بقائه في المملكة فإنه يتحدد وفقاً للأحكام والقواعد المنظمة لذلك بحسب الغرض الذي تم من أجله إصدار التأشيرة.

يبدأ العمل بها اعتباراً من 4 سبتمبر المقبل

هيئة سوق المال: اعتماد قواعد الاستثمار الأجنبي المحدثة

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160811/ec1.htm

«الجزيرة» - الاقتصاد:
أقر مجلس هيئة السوق المالية القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة المحدثة بصيغتها النهائية، وذلك بعد أن نشرت الهيئة مشروع اللائحة على موقعها الإلكتروني لمدة 30 يوماً تقويمياً لاستطلاع المرئيات حيالها.
وأوضحت الهيئة أنها درست جميع المقترحات والملاحظات والمرئيات التي تلقتها من المستثمرين والمهتمين والمختصين، لافتة إلى أن القواعد المحدثة تتكون من 24 مادة تتناول في مجملها الإجراءات والمتطلبات والشروط اللازمة لتسجيل المستثمرين الأجانب المؤهلين لدى الهيئة للاستثمار في الأوراق المالية المدرجة، وتحديد التزاماتهم

والتزامات الأشخاص المرخص لهم في ذلك الشأن، ويمكن الاطلاع على تلك القواعد على الرابط: http://cma.org.sa/Ar/Documents/QFI-AR-amended.pdf.

وجاءت القواعد بشكلها الحالي بخفض الحد الأدنى المطلوب لقيمة الأصول التي تديرها المؤسسة طالبة التأهيل ليكون 3.75 مليار ريال أو أكثر بدلاً من 18.75 مليار ريال أو أكثر كما كان في القواعد قبل تحديثها. كما قضت القواعد المحدثة بزيادة فئات المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة لتشمل الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة للجهات الحكومية. كذلك تضمنت القواعد إلغاء مبدأ العميل الموافق عليه للمستثمر الأجنبي المؤهل، والغاء بعض قيود الملكية أو تخفيفها.

يشار إلى أن القواعد المحدثة تضمنت إمكانية تعامل المستثمر الأجنبي المؤهل مع مدير محفظة سعودي أو غير سعودي لإدارة استثماراته في السوق المالية السعودية، ويشمل ذلك مديري المحافظ من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضحت الهيئة، أنه سيبدأ العمل بالقواعد المحدثة ابتداء من تاريخ 3-12-1437هـ الموافق 4-9-2016، بحيث يستمر العمل بالقواعد السابقة حتى تاريخ العمل بالقواعد المحدثة، مبينة أنها ستعلن قريباً عن القائمة المحدثة للأسئلة الشائعة المتعلقة بتلك القواعد، التي ستشمل الأسئلة الواردة إلى الهيئة خلال فترة إعداد القواعد المحدثة.

ويأتي تحديث هذه القواعد متناسقاً مع جهود الهيئة الرامية إلى تطوير منظومة السوق المالية، ونظراً إلى أن خطوة تحرير السوق المالية قائمة على التدرج، وانطلاقاً من أهدافها الاستراتيجية لتطوير السوق المالية وتوسيع قاعدة الاستثمار المؤسسي.

وجددت الهيئة التأكيد على أن قرار السماح للمؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة بالنفاذ المباشر إلى السوق المالية يسهم في تحقيق عدة أهداف أخرى على المدى القريب والبعيد، التي منها إضافة خبرات المستثمرين الدوليين المتخصصين للسوق المحلية، وتعزيز كفاءة السوق، وتحفيز الشركات المدرجة على تحسين مستوى الشفافية والإفصاح وممارسات الحوكمة، إضافة إلى رفع مستوى البحوث والدراسات والتقييمات التي يتم إجراؤها على السوق بشكل عام والشركات المدرجة بشكل خاص مما يوفر لجميع المتعاملين فيه معلومات أكثر دقة وتقييمات أكثر عدالة، وقد لوحظ ذلك الارتفاع في الفترة الماضية من فتح السوق. وبالنسبة للأشخاص المرخص لهم (المؤسسات المالية المرخصة من الهيئة)، فإن هذه الخطوة ستساهم في نمو أعمالهم، وسيصاحب ذلك زيادة الفعاليات التوعوية والمؤتمرات المختلفة المخصصة للاستثمار المالي في السوق السعودية ورفع الوعي بشكل عام حول السوق المالية والاستثمار فيها.

كما أوضحت أن هذه القواعد تتيح للمؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة ممارسة جميع الحقوق المرتبطة بالأوراق المالية المدرجة المملوكة لهم بما في ذلك حقوق التصويت، وتداول حقوق الأولوية في السوق.

الجزيرة

في أول جلسة لملتقى الريادة المعرفية

الغامدي: صندوق التنمية قدم 129 ملياراً لدعم مشاريع تنموية في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م

http://www.al-jazirahonline.com/news/2016/20160803/87256

الطائف - عليان آل سعدان:

أجمع المشاركون في الجلسة الأولى لملتقى الريادة المعرفية المقام بفندق انتركونتيننتال الطائف، وذلك ضمن فعاليات الدورة العاشرة لسوق عكاظ، على ضرورة تكثيف الجهود للارتقاء بالعمل الريادي في قطاع الأعمال بالمملكة، مؤكدين أهمية تجنب المؤسسات الحكومية والخاصة لفكرة تقليد أودية التقنية العالمية، وخصوصاً وادي السيلكون.

وبدأت الجلسة بورقة عمل قدمها مدير إدارة تطوير الأعمال لصندوق التنمية الصناعية السعودي المهندس أحمد الغامدي أوضح فيها أن الصندوق قدم 129 مليار ريال منذ إنشائه حتى عام 2015، استفاد منها 4000 مشروع بالمملكة، مثلت المنشآت الصغيرة المتوسطة 67% منها.
وأفاد أن الصندوق يعمل ضمن رؤية المملكة 2030 من خلال 30 مبادرة تهدف لزيادة المنتجات والخدمات المقدمة للمستفيدين، كاشفاً عن حزمة من البرامج التطويرية التي سيتم الإعلان عنها قريباً.
وقال المهندس الغامدي إنه تم إنشاء قسم خاص بالصندوق للمشاريع الصغيرة التي تقل استثماراتها عن 20 مليون ريال، هادفاً إلى تقديم إجراءات أسهل وترتكز على أصحاب العمل.
من جانبه أبان المهندس نجم الدين الحمصي من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أن الهيئة تعمل على تقديم قيمة مضافة لريادة الأعمال التقليدية، لافتاً إلى أن أهمية زيادة حجم الاستثمار في قطاع ريادة الأعمال، وزيادة توظيف الشباب والقوى العاملة، رغم التراجع في نسبة إقبال الشباب على العمل الخاص، منتقداً تركيز المؤسسات الحكومية والخاصة على تقليد أودية التقنية، وخاصة وادي السيلكون، إضافة إلى تركيزها على الإجراءات والسياسات العامة للعمل الريادي والإبداع، وإغفال جوانب مهمة تتعلق بالتحديات والمصاعب التي تواجه الشباب والرياديين.
وبين أن هناك 16 مهمة أمام الهيئة تعمل على تحقيقها، إلى أنها تخدم سبعة أدوار رئيسية لرؤية 2030، وقال: إنه وفقاً للمؤشرات العالمية، فإن نسبة توفر الفرص الريادية بالمملكة 100% ، مقارنة بالنسب العالمية، مؤكداً أن المخاطر التي تواجه القطاع الريادي هي الثقافة الاجتماعية وحجم التمويل.

إجراء تحديد مستوى اللغة الإنجليزية اون لاين من أي مكان بالعالم

3000 طالب وطالبة يؤدون البرنامج التعريفي الإلكتروني بتحضيرية جامعة الملك سعود

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160811/ln66.htm

«الجزيرة» - غدير الطيار:
أتاحت جامعة الملك سعود، ممثلة بعمادة السنة التحضيرية، للطلاب والطالبات المقبولين في الجامعة هذا العام تأدية اختبار تحديد المستوى للغة الإنجليزية إلكترونياً (online)، وبالتالي لا يتطلب هذا الإجراء حضور الطالب أو الطالبة إلى الجامعة بل يمكنه أن يؤديه في أي مكان في العالم.
وأوضح الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله العثمان وكيلاً للجامعة للشؤون التعليمية والأكاديمية أنه وبتوجيهات معالي مدير الجامعة الدكتور بدران بن عبدالرحمن العمر انتهت عمادة السنة التحضيرية من إعداد البرنامج التعريفي بشكل إلكتروني مما يمكنها من الاستعداد للعام الدراسي الجديد قبل بداية العام وبشكل كافٍ؛ لذا جاءت فكرة إنشاء البرنامج الإلكتروني لتعريف جميع الطلبة المقبولين للدراسة في الجامعة باللوائح والأنظمة المعمول بها في العمادة والجامعة، وتزويدهم بالمعلومات الإرشادية المهمة التي يستطيعون من خلالها التعرف إلى ما يُقدَّم لهم من خدمات، وما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، بالإضافة إلى ما يتضمنه البرنامج من فعاليات وأنشطة متنوعة تساعدهم في دراستهم الجامعية وتكفل لهم الانتظام في المحاضرات منذ اليوم الأول في العام الدراسي.
من جهته أوضح عميد السنة التحضيرية الدكتور نامي الجهني أن استكمال بقية الإجراءات كإصدار البطاقة الجامعية، واستلام الكتب الدراسية، واستلام البطاقة البنكية، وحضور لقاء تفاعلي يتضمن محاضرة تعريفية في الأسبوع الأول من الدراسة. وقال الجهني إنه ونظراً لأهمية هذا البرنامج فقد اتخذت العمادة له شعاراً «نتعلم لمستقبل وطن»،
وقال الجهني إن عدد الطلاب الذين تمكنوا من الدخول على البرنامج التعريفي الإلكتروني بلغ 2984 طالباً وطالبة، فيما بلغ عدد الطلاب الذين أنهوا جميع خطوات البرنامج التعريفي الإلكتروني، ولم ينهوا الاختبار 793 طالباً وطالبة، فيما بلغ عدد الطلاب الذين أنهوا جميع خطوات البرنامج التعريفي الإلكتروني مع الاختبار 1882 طالباً وطالبة.

دشن مسابقة " معالم سعودية"..

العيسى: المسابقة تهدف لترسيخ مفهوم المواطنة والهوية السعودية والإسلامية

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160811/ln6.htm

«الجزيرة» - ناصر السهلي و غدير الطيار:
أطلق وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسى أمس الأربعاء 7 ذو القعدة مسابقة «معالم سعودية» التي تستهدف طلاب وطالبات التعليم العام في الإجازة الصيفية. وذلك بحضور وعدد مسؤولي الوزارة والطلاب المهتمين بالألعاب الإلكترونية وممثلي وسائل الإعلام، وقال معالي وزير التعليم في تصريح له إن المسابقة تهدف إلى ترسيخ مفهوم المواطنة والهوية السعودية والإسلامية. كما تهدف إلى توجيه الطاقات الإبداعية لدى أبنائنا وبناتنا لتعزيز الوعي بالماضي والمساهمة في المستقبل. وتحفيز الطلاب والطالبات على التعلّم عن طريق الترفيه. وأضاف العيسى أن المسابقة تسعى إلى تنمية المواهب وتحفيزها في المجالات الهادفة. ودعم التنوّع في البرامج والأساليب التربوية بما يتوافق مع اهتمام الطلاب والطالبات. من جانبه قال وكيل الوزارة للمناهج والبرامج التربوية الدكتور محمد بن عطية الحارثي إن المسابقة تضم أربعة محاور رئيسية وهي المعالم التاريخية والمعالم الحديثة والمعالم المستقبلية (رؤية المملكة 2030). إضافة إلى معالم الحج والعمرة وأضاف الحارثي إن المسابقة تمر بعدة مراحل من أبرزها مرحلة التسجيل في المسابقة واختيار التحدي ومرحلة تنفيذ التحديات وتسليمها ومرحلة التصفيات والترشيح والفترة التدريبية والتطويرية ومرحلة التصويت وأخيرا اختيار الفائزين. مشيراً إلى أن جميع هذه المرحلة موضحة التفصيل في الموقع الإلكتروني للمسابقة.
وقال الحارثي إن المسابقة تعدّ من البرامج التربوية الصيفية التي تهدف لتوظيف تقنية المعلومات كأداة للتعلم بالترفيه، وذلك استثماراً للفترة المتبقية من الإجازة الصيفية، إضافة للعديد من البرامج التي طرحتها الوزارة مع بداية الصيف كبرنامج إجازتي.

عقوبات غسل الأموال تطال المغررين بالنساء

المصدر: جريدة الوطن الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=273507&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 2016-08-11 AM 3:23

أقرت وزارة العدل معاقبة المغررين بالنساء والقُصّر في جلب الأموال بطرق غير مشروعة كالتسول، خاصة إذا ارتبطت بغسل الأموال، بالسجن 15 عاما وغرامة مالية 7 ملايين ريال، وحددت المحاكم العامة لنظر تلك القضايا.

قضايا استغلال النساء خلال عام

قضية متنوعة

مناطق استقبلت القضايا

عاما سجنا للمتورط

ملايين غرامة للجاني

حددت وزارة العدل المحاكم العامة لنظر قضايا التغرير بالنساء أو القصر واستغلالهن، خاصة إذا ربطت هذه القضايا بغسل الأموال، حيث يستغل النساء في جلب الأموال بطرق غير شرعية كالتسول. وعلمت "الوطن" من مصادر قضائية أن وزارة العدل قررت معاقبة مرتكب ذلك الفعل بالسجن 15 عاما وغرامة مالية 7 ملايين ريال، على أن تنطبق تلك العقوبة أيضا على الجاني المرتكب جريمة من خلال عصابة منظمة.

126 قضية

أضافت المصادر أن القرار يشمل أيضا الموظف في جهة حكومية إذا ارتكب جريمة تتصل بوظيفته، بحيث تتم محاكمته بما نصت عليه اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال، على أن تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام هذه القضايا أمام المحاكم العامة في الجرائم التي تدخل تحت طائلة غسل الأموال.

وأضافت المصادر أن المحاكم العامة في 6 مناطق خلال عام 1435-1436 نظرت عدة قضايا استغل بها نساء وأطفال من أجل التسول وجلب المال لأشخاص يقومون بتشغيلهم، حيث سجلت 126 قضية، اختلفت فيها الأحكام ما بين السجن والغرامة، وعرفت بقضايا غسل الأموال.

استغلال النساء

أكد المحامي عبدالإله العبيلان لـ"الوطن" أن قضايا استغلال النساء والقصر من القضايا الجنائية التي تنظرها المحاكم الجزائية وتندرج تحت قضايا الاتجار بالبشر، وتختص هيئة التحقيق والادعاء العام بالتحقيق في الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وتختص كذلك بتفتيش أماكن إيواء المجني عليهم في تلك الجرائم للتأكد من تنفيذ الأحكام القضائية في هذا الشأن.

وكشف أن النظام وضع عقوبات من يرتكب تلك الجرائم في نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص كاستخدام شخص أو إلحاقه أو نقله أو استقباله من أجل إساءة الاستغلال، حيث وضعت عقوبات في نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص، ونصت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للنظام على أنه يحظر الاتجار بأي شخص، بما في ذلك إكراهه وتهديده والاحتيال عليه وخداعه وخطفه، واستغلال الوظيفة والنفوذ، وإساءة استعمال سلطة ما عليه واستغلال ضعفه، وإعطاء مبالغ مالية ومزايا وتلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، والعمل والخدمة قسرا، والتسول، يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على (خمس عشرة) سنة، أو بغرامة لا تزيد على (مليون) ريال، أو بهما معا، موضحا أن العقوبة تشدد في هذا النظام في الحالات المحددة، منها إذا ارتكبت الجريمة جماعة إجرامية منظمة، وكانت ضد امرأة أو أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة أو ضد أطفال واستعمل مرتكبوها سلاحا.

وأضاف العبيلان "تتخذ الإجراءات الآتية في مرحلة التحقيق أو المحاكمة في شأن المجني عليه في جريمة الاتجار بالأشخاص، حيث يتم إعلام المجني عليه بحقوقه النظامية بلغة يفهمها، إتاحة الفرصة لبيان وضعه بما يتضمن كونه ضحية اتجار بالأشخاص، وكذلك وضعه النظامي والجسدي النفسي والاجتماعي، عرضه على طبيب مختص إذا تبين أنه

بحاجة إلى الرعاية الطبية والنفسية وإذا كان المجني عليه أجنبيا، وكانت هناك ضرورة لبقائه في المملكة، أو العمل أثناء السير في إجراءات التحقيق أو المحاكمة، فللادعاء العام أو المحكمة المختصة عليها تقدير ذلك".

جرائم التغرير بالنساء

استغلالهن في جلب الأموال بطرق غير شرعية

معاقبة الجاني بالسجن 15 عاما وغرامة 7 ملايين

تطبق العقوبة أيضا على العصابة المنظمة.

مدير جامعة جدة: مناهج مهنية للمرأة تمكنها من العمل عن بعد

المصدر: جريدة الوطن الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=273493&CategoryID=5

جدة: عبدالسلام الشهري 2016-08-11 4:08 AM

أكد مدير جامعة جدة الدكتور عبدالفتاح مشاط، على أن الجامعة بدأت كأساس قوي بالرغم من عدم اكتمال البنية التحتية لها من مبان ومعامل، مشيرا إلى أنها ما زالت تحتاج إلى دعم كبير جدا، كاشفا أن الجامعة تسعى إلى العمل بشكل مميز ومختلف عن باقي الجامعات بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030، لافتا إلى أنه وجه بإعادة دراسة البرامج الأكاديمية لمواءمتها مع سوق العمل، الذي يسعى إلى تمكين عمل المرأة فيه من خلال إضافة العديد من البرامج التطبيقية لها في المناهج مثل العمل عن بعد.

رؤية مستقبلية

قال مدير جامعة جدة في حديث إلى "الوطن": "لا أستطيع أبدا أن أقول إن الجامعة بدأت من الصفر، بل انطلقت كأساس قوي، خصوصا أنها خرجت من رحم جامعة الملك عبدالعزيز التي تعد من أفضل الجامعات عالميا لتقدمها في جميع المجالات، سواء التعليم أو البحوث العلمية، فنحن بدأنا من حيث انتهت جامعة الملك عبدالعزيز من ناحية البنية الأساسية لمفهوم التعليم العالي"، وأضاف طموحنا في جامعة جدة غير محدود، إذ نستشف ونستأنس برؤية المملكة 2030، والميزة أننا ننطلق مع انطلاق الرؤية، حيث وضعت الروية الملامح الرئيسية للمملكة وتحديدا التعليم، ومن هنا نستطيع أن نبني برامجنا ومشاريعنا والأهداف الرئيسية للجامعة بشكل موازٍ ومتوافق مع الرؤية.

تخطيط إستراتيجي

بين مشاط أنه ومنذ أول يوم عمل له تم تشكيل فريق عمل خاص للتخطيط الإستراتيجي عكف على عمل تصور مبدئي لخطة الجامعة حاليا كحل سريع لمواكبة الجامعات الأخرى وخطة مستقبلية للـ20 سنة القادمة بما يتوافق مع الرؤية، ومن أهداف الرؤية تمكين المرأة من العمل، ولكي نمكنها في سوق العمل ليس بالحصول على شهادة البكالوريوس أو المؤهل العلمي، وإنما لا بد من المؤهل المهني، وستتم إضافة مناهج في قسم الطالبات بحيث نمكنهن من العمل عن بعد.

موقع إستراتيجي

أوضح مشاط أن موقع الجامعة الإستراتيجي بشمال جدة سيخدم المنطقة، وقال: على سبيل المثال لا بد من كلية الهندسة أن تكون مواءمة لطبيعة المنطقة التي فيها الجامعة بشمال جدة، والتي تعتبر قريبة جدا من الصناعة والمدن الصناعية، ويجب أن يكون إنتاجنا يخدم المنطقة، وهذا الذي نسعى فيه أن تكون برامجنا في جامعة جدة مختلفة ومتوائمة مع متطلبات سوق العمل، لافتا إلى ضرورة تفعيل الشركات مع الجهات الأخرى، إذ أول شراكة مع وزارة العمل وستكون عملية من منطلق احتياج الجامعة واحتياجات سوق العمل لتتلاقى هذه الاتفاقيات.

تأهيل لسوق العمل

أشار مدير جامعة جدة إلى أن هناك توافقا مع وزارة العمل للحصول على معايير الوظائف المهنية، ومطلوب من الكليات أن تطبق هذه المعايير والمواصفات، وبالتالي لا يحتاج الطالب المتخرج من جامعة جدة إلى فترة تدريب وتحريك ومواءمة، ويستطيع الانخراط في سوق العمل مباشرة، متمنيا أن يستطيع مع جامعة جدة تحقيق أمنيته بأن تكون هناك سنة امتياز لجميع التخصصات، ليتمكن الطالب من ممارسة العمل خلال سنة الامتياز، ويعتبر متدربا وممارسا، وبالتالي يعمل مباشرة بعد تخرجه، متمنيا تطبيقها في التخصصات الهندسية والتقنية.

ملتقى الثقافات

عن مطالبات المجتمع بسعودة الجامعات أكاديميا، أكد الدكتور مشاط أن الجامعة لم تخرج أبدا عن خطة التعليم الجامعي في المملكة لتواجد خطة السعوديين إلى غير السعوديين في الجامعات، مؤكدا أنها لن تخرج عما تم الاتفاق عليه في برنامج آفاق الخاص بالتعليم الجامعي، منوها بأن الجامعات دائما ملتقى الثقافات والأطياف، وهو أمر مطلوب.

برامج تطبيقية

أوضح الدكتور مشاط أن الجامعة تعمل حاليا على التعليم والتعلم وعلى البحث العلمي وخدمة المجتمع والبنية التحتية، وتركز على تقنية المعلومات وتطبيعها واستخدامها لخدمة جامعة جدة وأهدافها، إذ إن الجامعة ناشئة وواعدة فيها كل مقومات النجاح، مشيرا إلى أنها أرض خصبة لتنفيذ رؤية المملكة، مؤكدا أن من أهم خطط الجامعة مواءمة البرامج والخطط الأكاديمية مع سوق العمل، إذ تم التعميم على جميع العمداء بإعادة النظر في البرامج الأكاديمية، وأضاف يجب أن تكون البرامج الأكاديمية بجامعة جدة مختلفة عن الصورة النمطية التي تتبعها الجامعات الأخرى، ولا بد أن تكون تطبيقية أكثر من كونها نظرية.

جذب الطلاب الموهوبين

عن مدى تحقيق جامعة جدة الهدف منها باستقلالها واستيعاب طلاب منطقة الشمال لتخفيف الضغط عن جامعة الملك عبدالعزيز، قال الدكتور مشاط: لا يزال الوقت مبكرا لتحقيق ذلك، ولكن نحن في مرحلة قبول، واستطعنا أن نجذب عددا من الطلاب الموهوبين الذين يحققون تطلعات جامعة جدة، وما زال لدى الجامعة برامج كثيرة لا بد أن تنفذها لتحقيق الهدف، كما لا يزال العمل تكامليا مع جامعة الملك عبدالعزيز، مبينا أن الجامعة تضم نحو 11 ألف طالب وطالبة في مختلف الفروع، ونحو 3400 مقعد للعام المقبل، مؤكدا أن مخرجات الجامعة لن تقل بأي حال من الأحوال عن جامعة الملك عبدالعزيز، والجامعة معترف بها لدى القطاع العام والخدمة المدنية.

وبين أنه لا يوجد حاليا في الجامعة برامج الانتساب أو التعليم عن بعد أو الموازي، مؤكدا أنها إن وجدت مستقبلا ستكون مختلفة وتحمل الصبغة الإبداعية لتتواءم مع سوق العمل.

اعتمادات مالية

بين مدير جامعة جدة أنه في حال توافر الاعتمادات المالية سيتم الانتهاء من المدينة الجامعية بالكامل خلال 5 – 6 سنوات، مؤكدا أن المباني المؤقتة للجامعة حاليا لن تعوقها عن الاستمرار في خططها، وقال: "المباني ليست هي التي تبني الجامعات، وإنما العقول المفكرة والمبدعة، فالمباني شيء ثانوي والموجود حاليا كافٍ لوضع قاعدة قوية".

وعن الشراكة التي وقعتها الجامعة مع هيئة تقويم التعليم أخيرا، أكد الدكتور مشاط أنها تهدف إلى وضع معايير لجودة التعليم، وكذلك التأكد من الدور التكاملي للجامعة مع التعليم العام.

انفصال تدريجي

أوضح مدير جامعة جدة أن الجامعة انفصلت إداريا وماليا عن جامعة الملك عبدالعزيز، مؤكدا أنها لا تستطيع في الوقت الحالي أن تنفصل بالكامل، وقال: ما زال بعض أعضاء هيئة التدريس مكلفين لدينا، وسيكون الفصل تدريجيا، وسيحين الوقت ليقود أبناء جامعة جدة الجامعة بأنفسهم، لافتا إلى أن الكثير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حاصلون على درجات عالية من جامعات عالمية، وهذا يضمن كفاءة وجودة مخرجات الجامعة.

استقطاب أعضاء التدريس

أرجع مدير جامعة جدة، عدم سعودة بعض الوظائف الأكاديمية في الجامعة، إلى رفض بعض الأكاديميين السعوديين العمل في فروع الجامعات بالمحافظات، مؤكدا أنه لا توجد علاقة أبدا بالتكلفة المادية، وقال: لا أعتقد أن جامعة تستقطب غير السعوديين للتكلفة المادية، وإن نظرت بهذه الطريقة يجب أن تراجع نفسها، ومن المفترض أن يكون المعيار الأساسي لاستقطاب أي عضو هيئة تدريس لأي جامعة هو الكفاءة العلمية الأكاديمية.

تقويم التعليم

أكد الدكتور مشاط أن اختبار قياس كان يقيس مخرجات التعليم العام، ويقيس خصوصا في برامجه الأخيرة التعليم العالي، لكن كان يحتاج إلى جهة أخرى، وهي التي تفرض المعايير، وجودة هيئة التقويم التي تضع المعايير لإعادة صياغة التعليم العام والعالي في المملكة ستساعد في الاندماج بين التعليم العام والعالي، لأن الفجوة بالسابق كبيرة جدا، لأن كل جهة

تنادي على معاييرها المختلفة، والآن أصبح التعليمان العام والعالي موجودين تحت مظلة واحدة، ولا بد أن يكونا مكملين لبعضهما، ولكي يتم تطبيق ذلك لا بد من إعادة الصياغة، وتطوير الهيئة للمعايير ستنعكس إيجابيا على التعليم.
وأضاف، أؤيد بشدة التوجه القائم في الهيئة على كل الطرق، ومن الممكن أن نرى في القريب ظهور ما يسمى بـ"سقف"، وهو الإطار الوطني للمؤهلات.
وبين مشاط أن برنامج "سقف" سيوائم بين سوق العمل والمؤهلات، والإطار العام للمؤهلات هو توثيق للمؤهلات في المملكة، ابتداء من الابتدائي حتى درجة الدكتوراه، من حيث طبيعة المؤهل ومخرجاته ومدى تواصله مع المؤهلات الأخرى.

الاقتصادية

56 ألف منتج سكني تنفذها شركات محلية

50 شركة تطوير عقاري أجنبية تتقدم للاستثمار في مشاريع الإسكان

المصدر: جريدة الأقتصادية الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/08/11/article_1077052.html

خالد الغربي من الرياض
أبدت أكثر من 50 شركة تطوير عقاري عالمية رغبتها للمشاركة في برنامج الشراكة مع القطاع الخاص في وزارة الإسكان لتنفيذ المشاريع، وعليه شرعت الوزارة في إعداد ودراسة المشاريع مع هذه الشركات، وفقا لما كشفه لـ "الاقتصادية" الدكتور بندر العبدالكريم المتحدث الرسمي لوزارة الإسكان.
وأضاف الدكتور العبدالكريم، أنه "يوجد جدول زمني للتوقيع مع الشركات والمطورين العقاريين لتنفيذ مشاريعها الإسكانية، من خلال خطط عمل لديها للتوقيع مع عدد من شركات التطوير المحلية والأجنبية، لتنفيذ مشاريع متنوعة"، إلا أنه لم يفصح عن المدد الزمنية للتوقيع.
وأشار إلى أن هذه الخطة بدأت منذ توقيع الوزارة مع تحالف سعودي- كوري، وذلك يأتي مع الهدف الاستراتيجي للوزارة الذي يتمثل في تحفيز المعروض العقاري ورفع الإنتاجية لتوفير منتجات سكنية بالسعر والجودة المناسبين.
وتعكف الوزارة حاليا - بحسب الدكتور العبدالكريم - على طرح عدد من المشاريع الأخرى قريبا، حيث بدأت آلية المشاركة مع القطاع الخاص في عام 1435هـ، وذلك بالتوقيع مع عدد من شركات التطوير المحلية لتنفيذ أكثر من عشرة آلاف شقة سكنية، مبينا أنه يجري التواصل مع عروض وطلبات أخرى لشركات محلية، علما بأن هناك مشروع 56 ألف منتج سكني تعمل على تنفيذه شركات تطوير عقاري محلية بعد أن تم التوقيع معها مسبقاً.
كما أوضح العبدالكريم، أن هناك كثيرا من شركات التطوير المحلية التي أبدت الرغبة في التعاون مع الوزارة ضمن برنامج الشراكة مع القطاع الخاص، حيث وقعت الوزارة مع أكثر من 12 مطورا لتنفيذ أكثر من 56 ألف وحدة سكنية.
وتولي الوزارة اهتماما بالشراكة مع القطاع الخاص، ممثلا في المطورين العقاريين، من شأنه أن يسهم في تنمية سوق العقار في السعودية وتطويرها ورفع معدل المعروض فيها من الوحدات السكنية ذات الخيارات المتنوعة التي تتناسب مع مختلف الفئات، فهي تعمل على تنفيذ برامجها وخططها التي تتناسب مع رؤيتها المعدّة مسبقا، التي تستهدف تطوير قطاع الإسكان في السعودية بما يمكّن جميع المواطنين من امتلاك السكن المناسب.
وحددت "رؤية السعودية 2030" في وقت سابق من هذا العام، أبرز التوجهات في القطاع السكني برفع نسبة تملك الأسر السعودية للمسكن من 47 في المائة إلى 52 في المائة "توفير مليون وحدة سكنية"، ورفع نسبة الأسر الحاصلة على دعم سكني لتأهيلهم للحصول على تمويل سكني إلى 60 في المائة، وخفض مدة الانتظار للحصول على تمويل سكني من 15 سنة إلى خمس سنوات.

وتعمل الوزارة على تصاميم تلبي طلبات ورغبات المواطنين في وحداتهم السكنية واحتياجاتهم بعد تحديد مواقع تنفيذ المشاريع الإسكانية، إذ أوضح الدكتور العبدالكريم، أن الوزارة حددت عددا من المواقع التي ستنفذ من قبل مطوري القطاع الخاص المحلي والدولي وكذلك التصاميم لتنفيذ مشاريع إسكان سواء على أراضي الوزارة أو أراضي القطاع الخاص، وذلك بما يتناسب مع احتياجات ورغبات المواطنين، وتلبية مطلبي الجودة والسرعة في الإنجاز.

ويعتبر الدكتور العبدالكريم، التطور العقاري صناعة محلية، بمعنى أن المنتج السكني يجب أن يتناسب مع رغبات العملاء من المواطنين المستفيدين من برامج الإسكان، ولذلك يقوم المطور بتصميم الوحدات السكنية بما يتناسب مع رغبات المواطنين في المملكة واحتياجاتهم.

وفيما يتعلق بنظام "إيجار"، أوضح العبدالكريم أن الوزارة حددت موعدا نهائيا لبدء تطبيق العقد الإلكتروني الموحد، ثمانية أشهر من الآن كحد أقصى، لكن التطبيق سيكون تدريجيا في بادئ الأمر، مبينا أن "إطلاق البرنامج سيتم لكن بشكل تجريبي مشتملا على عقد الإيجار السكني الموحّد خلال الربع الأول من العام المقبل 2017م".

ويعرف برنامج "إيجار" بأنه شبكة إلكترونية متطورة تقدم حلولاً تكاملية لقطاع الإيجار السكني والتجاري، وكذلك تنظم هذه الشبكة العلاقة بين كافة أطراف العملية التاجيرية "المستأجر، المؤجر، الوسيط العقاري" عن طريق حفظ حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة.

وحول حصر المكاتب العقارية للبرنامج، أوضح الدكتور العبدالكريم، أنه سيتبين للوزارة عدد الوسطاء العقاريين بعد انضمامهم لشبكة إيجار، وفتح التسجيل الإلكتروني لكافة الوسطاء العقاريين من خلال الموقع الإلكتروني لشبكة إيجار، وسيتم بالتزامن إعلان اشتراطات انضمام الوسطاء العقاريين للشبكة، وتفاصيل أخرى مثل المدة الزمنية المتاحة لتسجيل الوسطاء العقاريين في برنامج إيجار والمنصة الإلكترونية وكذلك المهلة الممنوحة لهم لتحقيق الاشتراطات اللازمة وتصحيح أوضاعهم، حينها سيتبين عدد الوسطاء العقاريين المنضمين للشبكة. وأضاف، أن "تعميم الوزارة لجميع المكاتب قبل بدء التطبيق الالتزام لتحويل العقود إلكترونية سيتم إطلاق نظام إيجار بشكل تجريبي، مشتملاً على العقد الموحد للإيجار السكني خلال الربع الأول من العام المقبل 2017م، وسيكون الإعلان حينها عن موعد التحول النهائي إلى العقود عبر الشبكة الإلكترونية".

وعن إنهاء الوزارة البنية التحتية لنظام إيجار قبل بدء التطبيق مع المكاتب، بين أن برنامج إيجار هو ذراع وزارة الإسكان في تنظيم وتيسير سوق الإيجار السكني، وذلك من خلال استحداث وتطوير برامج وآليات عمل لتحفيز القطاعين الخاص والعام، والعمل على حفظ حقوق أطراف العملية الإيجازية، وهم المستأجر والمؤجر والوسيط العقاري، عبر منصة إلكترونية متطورة، كما أنه يأتي تماشياً مع هدف الوزارة الاستراتيجي في تحسين أداء القطاع العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي.

وأضاف العبد الكريم، أن تحقيق "إيجار" سيعمل على تطوير عدد من المتطلبات تتضمن نظام علاقة المؤجر بالمستأجر، آلية تأهيل الوسطاء العقاريين، اعتماد العقد الموحد للإيجار السكني، الذي أعلنت عنه أخيراً وزارتا الإسكان والعدل، بما يسمى طلب مرئيات العموم حوله، ودعت المتخصصين وذوي العلاقة في القطاع لإبداء ملاحظاتهم ومرئياتهم".

وأشار العبدالكريم إلى أن برنامج إيجار، هو رؤية وزارة الإسكان حول تطوير منظومة القطاع الإسكاني والعقاري في المملكة بشكل متوازن يضمن إيجاد حلول مستدامة لكثير من التحديات التي تواجه القطاع والمستفيدين منه، ومنها توافر الوحدات السكنية بأسعار ملائمة وجودة عالية وبفئات مختلفة تتوافق من تطلعات المجتمع، وكذلك تأطير أنشطة القطاع بعمل مؤسسي يضمن حقوق المتعاملين فيه.

وكان مجلس الوزراء قد أقر في 1437/9/23 هـ عددا من التنظيمات والضوابط تشمل إلزام الوسطاء العقاريين - المرخص لهم - بتسجيل جميع عقود إيجار الوحدات السكنية والتجارية إلكترونياً من خلال الشبكة الإلكترونية وإعداد وتنفيذ برنامج لضمان دعم المواطنين غير القادرين على دفع أجرة المسكن، يمول مما قد يخصص له في ميزانية الدولة ومن الإعانات والهبات، والأوقاف التي تخصص لذلك.

الاقتصادية

خلال جولاتهما التفتيشية أمس

الحدود الشمالية: ضبط 46 مخالفا لقرار منع العمل تحت أشعة الشمس

المصدر: جريدة الأقتصادية الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/08/11/article_1077101.html

«الاقتصادية» من الرياض

ضبطت إدارة التفتيش بمكتب العمل بمحافظتي العويقلية وطريف بمنطقة الحدود الشمالية خلال جولاتهما التفتيشية أمس 46 مخالفاً لقرار منع العمل تحت أشعة الشمس.

وكان قد ضبط مفتشو فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة القصيم أواخر الشهر الماضي 315 مخالفة لقرار منع العمل تحت أشعة الشمس، وذلك من بداية فترة المنع التي كانت في العاشر من الشهر الماضي.

وتأتي الحملات إنفاذاً لقرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الذي ينص على منع تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهراً، إلى الساعة الثالثة مساءً، خلال الفترة الواقعة من اليوم الـ15 من شهر يونيو، إلى نهاية اليوم الـ15 من شهر سبتمبر، من كل عام ميلادي.

وأوضح تركي المانع مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعمل في منطقة القصيم آنذاك أن مخالفة من يشغل العمالة خلال فترة الحظر؛ غرامة ثلاثة آلاف ريال، تتعدد بتعدد العمالة المخالفة، وفقاً للفقرة 24 من دليل العقوبات، للقرار الوزاري رقم 4786.

يذكر أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تطبق قرار منع العمل تحت أشعة الشمس، على جميع المنشآت من الساعة الـ12 ظهراً إلى الساعة الـ3 مساءً، ذلك حرصاً على سلامة وصحة العاملين في القطاع الخاص، والتزامها بتوفير بيئة عمل صحية وآمنة للعمالة وتجنيبهم، ما قد يسبب مخاطر صحية، وفق اعتبارات السلامة والصحة المهنية.

الاقتصادية

ستساعد للتعرف على السعودية من نواح متعددة

•التعليم" تستعين بلعبة • ماين كروفت" لاكتشاف ابتكارات وتصاميم الطلاب

المصدر: جريدة الأقتصادية الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/08/11/article_1077140.html

عبدالسلام الثميري من الرياض

في أولى خطواتها نحو استغلال الترفيه الإلكتروني، أطلقت وزارة التعليم مسابقة "معالم السعودية"، وذلك من خلال لعبة "ماين كرافت" العالمية، في خطوة لمزج التعليم بالترفيه. يأتي ذلك بعد نحو 22 يوماً من إعلان وزارة التعليم عن مسابقة تعليمية ترفيهية قريباً باستخدام لعبة شهيرة على غرار "بوكيمون"، وذلك في إحدى مسابقاتها خلال الإجازة الصيفية لأغراض تعليمية، حيث دعت المتميزين والمختصين في هذا المجال إلى تزويدهم بالأفكار والمقترحات لدراستها.

وألمح الدكتور أحمد العيسى وزير التعليم، عن نية وزارته الاستمرار في التوسع في استخدام الألعاب الترفيهية بهدف التعليم، وألا تقتصر على هذه اللعبة فقط. وقال العيسى خلال تدشينه المسابقة في الرياض، أمس، "أنا سعيد بإطلاق هذه المسابقة، فعالم التقنية استحوذ على الأطفال والشباب بشكل غير مسبوق، حيث أصبحوا يتعاملون باحتراف مع كل ما يستجد من برامج إلكترونية جديدة"، مشيراً إلى أن الوزارة رأت أن تواكب هذا التطور، وهذه المسابقة ستساعد على التعرف على السعودية من النواحي التاريخية والدينية والاقتصادية.

وأشار إلى أن هدفهم تربوي تعليمي ترفيهي، من خلال ترسيخ القيم الإيجابية في نفوس الطلاب، من خلال إكسابهم المعارف والمهارات عن طريق استحداث الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتطوعية والرياضية.

من جانبه، قال الدكتور محمد الحارثي وكيل وزارة التعليم للمناهج والبرامج التربوية، أن الهدف من المسابقة هو استثمار أوقات الشباب خلال فترة الإجازة، مشيراً إلى أنها متاحة لجميع الشباب في داخل المملكة وخارجها.

وأبان أن المسابقة مساندة لبرنامج "إجازتي"، منوهاً بأنها تعتمد بشكل خاص على استخدام لعبة ماين كرافت الشهيرة، وتتطلب القراءة عن المعالم بشكل دقيق من أجل تصميم وبناء المعالم الخاصة في المملكة، وذلك سيمزج التعلم عن تاريخ وثقافة المملكة ومعالمها بالترفيه في أثناء تنافس المتسابقين في الأوقات والأماكن التي تناسبهم سواء كانوا داخل المملكة أو مسافرين لقضاء الإجازة في الخارج".

وأضاف "أننا نعيش في عصر تقنية المعلومات التي يستخدمها أبناؤنا بشكل مكثف ولأوقات طويلة، ويجب علينا مواكبة هذه المستجدات ومشاركتهم اهتماماتهم بما يعود عليهم بالنفع والفائدة، ويوجههم توجيها صحيحا في أثناء ممارسة هواياتهم حفاظا عليهم من الوقوع في ما يهددهم أو يهدد المجتمع". يأتي ذلك في الوقت الذي تفاعل مغردون في "تويتر" مع هذه الفكرة، حيث يرون أن هذه الفكرة تعد توظيفا رائعا وسبقا على مستوى المنطقة، مع توافر المستويات والنقاط والمحفزات التي نتطلع إلى أن يصبح التعلم مشوقا وفعالا، مشيرين إلى أن هذا التفاعل جميل من الوزارة، بدلا من منعها والتحذير منها نحاول تكييفها مع خصوصيتنا الاجتماعية والدينية.

وأكدوا أنه مثل هذه الألعاب يجب مراعاة جميع توجهات الطلاب، فبعضهم ماهر في الألعاب، فيجب توجيهه مثلا حتى لا ينشغل باللعبة عن المحتوى. يذكر أن لعبة "ماين كرافت" تركز على النواحي الإبداعية عند اللاعبين وتسمح لهم ببناء أبنية منوعة باستخدام مكعبات برسومات وألوان مختلفة في عالم ثلاثي الأبعاد، ويبلغ عدد المسجلين فيها 100 مليون مستخدم، بحسب شركة مايكروسوفت التي تملك حقوق اللعبة.

المتهمون يدفعون بـ "الرياح" .. والمدعي يتمسك بـ "التقصير"

"رافعة الحرم": "حفظ" الاتهام بحق 42 منهم 16 من أسرة بن لادن

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160811/Con20160811852419.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

مثل 14 متهماً أمس أمام المحكمة الجزائية بجدة، في أول جلسة لقضية حادثة سقوط رافعة في الحرم المكي أودت بـ110 أشخاص. وتمسك المتهمون من مجموعة بن لادن السعودية بأن الحادثة نجمت عن رياح قوية غير متوقعة. ورد المدعي العام بأنها نجمت عن تقصير. وقررت المحكمة إمهال المتهمين شهراً للرد على لوائح الاتهام. وعلمت «عكاظ» أن هيئة التحقيق والادعاء العام قررت حفظ الاتهام بحق 42 متهماً، بينهم مهندس بوزارة المالية، ومسؤول بالدفاع المدني، وآخر لمشاريع رئاسة شؤون الحرمين الشريفين، ورجال أعمال، ومهندسين، وفنيين، ومراقبين. وعلمت «عكاظ» أن بينهم 16 شخصاً من أسرة بن لادن المسجلين باعتبارهم ملاكاً للشركة. ويذكر أن الرافعة سقطت على الحرم المكي في 27 ذي القعدة 1436هـ. وفي بداية الجلسة، ترحم المتهمون في واقعة سقوط الرافعة على شهداء الحرم المكي الشريف. واستمعت المحكمة إلى شرح موجز من المدعي العام عن خلفية الحادثة، والأصداء التي صاحبتها إعلامياً، وما تلاها من تحرك رسمي بتشكيل لجنة تحقيق. وتمسك المتهمون أمام المحكمة بأن الإجراءات في موقع مشروع توسعة المطاف مطابقة للأنظمة. وأشاروا إلى أن عشرات الرافعات وآلاف العمال يعملون في الموقع منذ سنوات دون تسجيل حوادث. وأعقبت ذلك مداولات استمرت 120 دقيقة بين القضاة، لتقرر المحكمة منح المتهمين فرصاً للرد كتابياً، وتقديم مذكرات على لوائح الاتهام، على أن تعقد الجلسة القادمة بعد شهر. وطبقا للمعلومات التي اطلعت عليها «عكاظ»، فإن جميع المتهمين ليست لديهم سجلات جنائية طبقاً للوثائق المقدمة للمحكمة. ويواجه المتهمون الـ 14 أربع تهم تشمل التسبب في إزهاق أرواح، والإضرار بممتلكات عامة وخاصة، ومخالفة أنظمة السلامة الواردة في نظام الدفاع المدني، ومخالفة لائحة قواعد السلامة الواجب اتباعها في مواقع الإنشاءات.

حفر الباطن: التحقيق بمخالفات في "التعليم" تشمل صرف راتب لـ "متوفّاة"!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160811/Con20160811852324.htm

محمد سعود (الرياض)

علمت «عكاظ» أن جهات رقابية تحقق في بلاغات تلقتها ضد إدارة التعليم في محافظة حفر الباطن تتعلق بمخالفات مالية وإدارية أبرزها استمرار صرف راتب معلمة متوفاة رغم طي قيدها وترشيح مديرة مدرسة سبق معاقبتها إداريا لجائزة التميز، إذ لا يجوز لها نظاما الترشح لمثل هذه الجوائز، وعودة مديرتي مدرسة للعمل رغم إنهاء تكليفهما، إذ عادت الأولى للميدان التربوي فيما بقيت الثانية مديرة حتى الآن. وأوضحت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» أن الجهات الرقابية باشرت عملها في التحقيق في تلك المخالفات منذ عام فور تلقي الشكاوى وقتها ولم تظهر نتائج التحقيقات حتى الآن. وبينت أن أبرز المخالفات الإدارية تتضمن محاباة أقارب وقريبات بعض المسؤولين في الإدارة، وتجاهلا للأحكام الصادرة في حق الموظفين، وتتم التحقيق مع مشرفة مدرسية لم تعاقب رغم ثبوت تلاعبها في سجلات الحضور والانصراف حينما كانت مديرة، وكذلك التحقيق مع وكيلة مدرسة استخدمت ختم مديرة المدرسة بطريقة مخالفة، واكتفي وقتها بإحالتها للعمل معلمة دون إحالة القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وفق ما تقتضيه الأنظمة في هذه الحالة. وضمت التحقيقات أيضا مخالفات مالية أبرزها عدم توقف راتب مستخدمة جمعت بين الوظيفة والدراسة في مدرستين مختلفتين إذ تدرس في مدرسة أهلية بدجة انتظام 100% فيما تعمل صباحا في مدرسة أخرى، وكذلك استمرار صرف مكافأة لمستخدمة تعمل مسائيا في محو الأمية، وحصول موظفة على بند العمال على مكافأة تعادل راتبها الأساسي، وصرف مبلغ مالي عبارة عن فرق بدل طبيعة عمل لمعلمة ابتدائي رغم أن شهادتها ليست تخصص كيمياء ولا تربية خاصة. ويتم التحقيق كذلك في ملف نقل معلمة نقلا خارجيا من أحد القطاعات التابعة لحفر الباطن في إطار حركة النقل الداخلي للمحافظة رغم أن الأنظمة تقضي بأن يقتصر النقل الخارجي من طريق شؤون المعلمين في الوزارة، بالإضافة إلى تفريغ معلم للعمل أمينا للمصادر في مدرسة لا توجد فيها غرفة مصادر. وشملت المخالفات أيضا انتدابات من القرى والهجر تصدر دون قرارات انتداب فقط بل اعتمد عدد منها على الاتصال الهاتفي وحصول بعض منسوبات التعليم على إجازات استثنائية بسجلات مدنية وهمية حتى لا تدخل في نهاية الخدمة. ومباشرة وقرار التعيين وطلب التوظيف والمؤهل، وقبول إجازات مرضية تزيد على ثلاثة أيام من الوحدة الصحية، والنظام لا يسمح بذلك.

أمنيّة "الشورى" تقرّ ملاءمة "جواز سفر" المرأة بلا قيد.. والشعلان: نص "ضبابي" يمنعها

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160811/Con20160811852420.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)

علمت «عكاظ» أن مشروعا لتعديل نظام وثائق السفر يهدف إلى حصول المرأة على جواز السفر دون موافقة ولي الأمر، سيدرج للمناقشة تحت قبة مجلس الشورى في غضون الأسابيع القليلة القادمة.

وأكدت لـ«عكاظ» عضو مجلس الشورى الدكتورة لطيفة الشعلان أن مشروع التعديل الذي تقدمت به مع أربعة من زملائها، هم الدكتورة هيا المنيع، وعطا السبيتي، والدكتورة حمدة العنزي، والدكتور محمد الخنيزي، حظي في شهر مايو الماضي بالموافقة على ملاءمته للدراسة من قبل اللجنة الأمنية التي هي أحد أعضائها وتم رفعه إلى الهيئة العامة للمجلس.

صوذكرت الشعلان أنهم هدفوا من المشروع إلى مساندة التوجه نحو تمكين المرأة وتعزيز مواطنتها بالتأكيد على حقها المعادل لحق الرجل في الحصول على الوثائق الوطنية كافة دون قيد أو شرط ومنها جواز السفر. كما هدفوا إلى رفع الأضرار العملية والمادية المترتبة على إعاقتها عن حقها في الحصول على جواز سفر مستقل بإرادتها المنفردة.

وأشارت الشعلان إلى أنهم أوضحوا في مقترحهم أن تقييد حق المواطنة في استصدار الجواز وربطه بموافقة الولي لا يتسق مع نظام الجنسية السعودي الذي حدد كمال الأهلية بتمام الثامنة عشرة من العمر بغض النظر عن الجنس. وأضافت أن هدفهم المنشود أن يكون جواز السفر السعودي كوثيقة شخصية أمنية وما يترتب عليه حق لكل السعوديين والسعوديات يمنح مباشرة لمن يطلبه.

وبسؤالها عما إذا كان هذا التعديل الذي تقدموا به ينص على تمكين المرأة أيضا من السفر دون إذن ولي الأمر، أكدت الشعلان أن ما يغيب عن ذهن غالب الناس أن نظام وثائق السفر لا يشتمل على أي نص أو مادة تشترط موافقة الولي لسفر المرأة السعودية.

وقالت: إن المرأة نظاميا أو قانونيا من الناحية النظرية هي غير مقيدة في السفر بإذن الولي، لكن مصدر المنع أو التقييد قائم على «نص ضبابي غامض» في المادة الثامنة والعشرين من اللائحة التنفيذية يقول إن «سفر المواطنات السعوديات للخارج يتم وفقا للتعليمات المرعية»، ومن هذه التعليمات ما يظهر الآن على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للجوازات من أن النساء والأبناء القصر يتطلب حصولهم على تصريح سفر من قبل ولي الأمر.

وأكدت أن اللوائح التنفيذية أدنى من النظام كثيرا فهي مجرد لوائح تفسيرية أو إرشادية يمكن تعديلها وتغييرها بسهولة وسرعة من قبل الوزارات المختصة دون الرجوع لجهة أخرى أعلى كمجلس الشورى أو مجلس الوزراء.

وختمت الشعلان بقولها: إن مجلس الشورى يختص بتعديل الأنظمة التي تعادل القوانين وليس من اختصاصه اللوائح التنفيذية والتفسيرية لذلك تقدمت هي وزملاؤها بتعديل النظام أو القانون الذي يقيد حق المرأة في الحصول على الجواز كوثيقة وطنية.

تأخر رواتب موظفي شركة "طباعة المصحف" .. و"العمل" تتدخل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160811/Con20160811852318.htm

نهلة حامد الجمال (المدينة المنورة)

أنهت الجهات الأمنية، ومفتشو وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وأمين مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة صباح أمس تجمعا لأكثر من 700 موظف في المجمع «سعوديين ووافدين» طالبوا وزارة العمل بالتدخل لإنصافهم وإجبار الشركة المشغلة لهم على صرف مستحقاتهم المتأخرة منذ أكثر من شهرين.

وفيما باشرت الدوريات الأمنية الوضع أمام مقر المجمع، أكد مدير فرع وزارة العمل بمنطقة المدينة المنورة لـ«عكاظ» مشاركة خمسة من مفتشي مكتب العمل، وأمين المجمع الدكتور محمد العوفي في إنهاء احتجاج الموظفين، وتم إعداد محضر مشترك مع الجهات الأمنية بذلك، مؤكدا متابعة تحصيل مستحقاتهم المتأخرة لدى الشركة المشغلة.

وسبق أن تأخرت رواتب موظفي الشركة المشغلة للمجمع منذ أكثر من عام (أكتوبر 2015)، حيث توقف 1083 موظفا عن العمل؛ احتجاجا على تأخرها لمدة أسبوعين، وتدخلت وقتها وزارة العمل وشكلت فريقا من إدارة التفتيش حرروا مخالفة تأخير أجور على الشركة المشغلة للمجمع، وإحالتها إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في منطقة المدينة المنورة لاتخاذ الإجراء اللازم بحقها وفقا للأنظمة والتعليمات الصادرة من وزارة العمل.

وتنص عقوبة مخالفة المادة 90 من نظام العمل المتعلقة بتأخر الرواتب على فرض غرامة مالية تطبق بحق صاحب العمل لا تقل عن 500 ريال ولا تزيد على ثلاثة آلاف ريال، مشيرا إلى أن الغرامة تتعدد بقدر تعدد العمال الذين وقعت مخالفة صاحب العمل بشأنهم.

حرس الحدود لـ ^: حذرنا غرقى الليث "مرتين"

المصدر: جريدة اليوم الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.alyaum.com/article/4151291

عمر المطيري - جدة

كشفت قيادة حرس الحدود في منطقة مكة المكرمة لـ «اليوم» عن تفاصيل حادث غرق شخصين من هواة الغوص في الليث «الشعيبة» وفقد ثالث إلى الآن، مؤكدة ان احدى دورياتها حذرت 5 أشخاص من النزول بهذا الموقع، وتجاوبوا وعادوا إلى الشاطئ، وبعد مغادرتها عادوا للموقع، ورجعت الدورية اليهم مرة اخرى وحذرتهم وتجاوبوا ايضا وخرجوا للمرة الثانية الى الشاطئ، على أن يبتعدوا عن المواقع الخطرة، وبعد مغادرة الدورية الموقع لاداء مهام عملها الاخرى تلقت طلب مساعدة وبالتحقق منه، تبين انه يخص نفس الأشخاص الذين تم تحذيرهم أكثر من مرة، وتجاوب منهم شخصان مع تحذيرات الدورية، بينما نزل ثلاثة وتم إنقاذ احدهم وانتشال جثة الثاني، فيما لا يزال الثالث مفقودا إلى الآن وتواصل فرق البحث جهودها لانتشاله.

وقال الناطق الرسمي لحرس الحدود بمنطقة مكة المكرمة النقيب محمد الثقفي انه كان سيتم منعهم بالقوة من النزول في الموقع المحظور لو رفضوا التجاوب مع التحذيرات.

وأكد ان قيادة حرس الحدود وضعت لوحات إرشادية على طول الشاطئ عن المواقع المسموح فيها بالسباحة والمواقع المحظورة، وعادة غالبية حالات الغرق تقع في المواقع المحظورة، نتيجة عدم الاكتراث بالتحذيرات إلى تراجع معدلات حالات الغرق عن الاعوام الماضية نتيجة التزام الكثير من مرتادي البحر بالتعليمات والتحذيرات سواء للصيادين او لهواة التنزه في البحر او مزاولي الرياضة البحرية.

أولوية لأبناء الشهداء في وظائف ديوان المظالم

المصدر: جريدة اليوم الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.alyaum.com/article/4151293

واس ـ الرياض
وجه رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف بأولوية قبول أبناء الشهداء المتقدمين في الوظائف المعلنة للمرتبتين السادسة والرابعة ضمن المسابقة الوظيفية التي تأتي بالتوازي مع خطة الديوان الاستراتيجية «2020» في دعم الديوان ومحاكمه بكوادر مؤهلة تدعم سير العمل القضائي والإداري المساند بما يتواءم مع الأهداف الاستراتيجية التي أعلن عنها الديوان في وقت سابق تحقيقاً لتطلعات خادم الحرمين الشريفين «حفظه الله» بتطوير مرفق قضاء ديوان المظالم. جاء ذلك خلال زيارة د. اليوسف التفقدية أمس لمقر لجان المسابقة الوظيفية بمحكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة، وكان في استقباله لدى وصوله فضيلة رئيس المحكمة الشيخ محمد بن صلاح الحصيني وفضيلة رئيس المسابقات الوظيفية في المحكمة الشيخ خالد بن عبدالله الخضير، واطلع خلالها على سير عملية المقابلات الشخصية والاختبارات التخصصية الأخرى.

911 منظومة أمنية بـ 7 مزايا لتوحيد البلاغات

تضم الدوريات الأمنية و المرور والدفاع المدني وقوات أمن الطرق

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
رابط الخبر

سعود العيد - جدة تصوير: علي خمج
التحقت محافظة جدة يوم أمس الأربعاء بمركز العمليات الأمنية الموحد بمنطقة مكة المكرمة «911» التابع للمركز الوطني للعمليات الأمنية بوزارة الداخلية، الذي يضم من خلال الرقم الموحد للعمليات الأمنية «911» الجهات الأمنية بوزارة الداخلية كالدوريات الأمنية، والمرور، والدفاع المدني، وقوات أمن الطرق، والذي يستقبل من خلال الرقم الموحد، جميع البلاغات، لتلتحق بذلك بالعاصمة المقدسة والطائف من خلال الرقم الموحد للبلاغات «911»، «المدينة» تجولت بمركز العمليات الأمنية الموحد ورافقت قائد المركز بمنطقة مكة المكرمة العقيد علي بن عطية الغامدي الذي قدم شرحًا

وافيًا عن المركز وأهداف إنشائه، معددا مزايا الرقم الموحد في توحيد أرقام الخدمات برقم واحد وسرعة نقل المعلومة وسرعة انتقال الجهات المختلفة للحادثة وتقليل زمن الانتقال للحادثة وجودة أكبر في التنسيق بين الجهات والتخلص من إشكالية الحدود الإدارية بالبلاغات وتقييم مستوى الخدمات من الجهات المختلفة.

البطي لـ"الحياة": "إيجار" يحفظ الحقوق ويخلق التوازن والثقة بالسوق

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
رابط الخبر

الرياض - سعاد الشمراني
{ استبعد المشرف العام على برنامج «إيجار» المهندس محمد البطي، الذي أطلقته وزارة الإسكان، في لقاء مع «الحياة» ترجيح كفة طرف على آخر في العملية التعاقدية في البرنامج، مؤكداً أن الهدف هو التوازن والثقة في سوق الإيجار.
وأوضح أن شرط دفع مبلغ التأمين من المستأجر للمؤجر هو شرط اختياري، كما أنه لن يزيد العبء على المستأجر، مشيراً إلى أنه سيتم تنظيم إجراءات التأمين من خلال نماذج استلام وتسلم للوحدة السكنية، لتقدير الأضرار في حال وجودها مع إعادة مبلغ التأمين في حال عدم وجودها.
وذكر البطي أن الوزارة تهتم بأن تكون أسعار الإيجار في متناول المستأجر وألا تزيد عن 30 في المئة من دخله، ملمحاً إلى أن التقديرات تشير إلى أن نسبة سوق الإيجار في المملكة ستبلغ 48 في المئة عام 2020.
كما تحدث المشرف على برنامج إيجار عن العديد من الأمور المتعلقة بالبرنامج، وآلية عمله والفئات التي يستهدفها من خلال الحوار الآتي:
> ما آلية تنفيذ برنامج إيجار؟ وما أهدافه؟
- برنامج «إيجار» أحد البرامج الاستراتيجية التي تعمل عليها وزارة الإسكان حالياً ضمن رؤيتها في تطوير منظومة القطاع الإسكاني والعقاري في المملكة، بشكل متوازن يضمن إيجاد حلول مستدامة لكثير من التحديات التي تواجه القطاع والمستفيدين منه، ومنها توافر الوحدات السكنية بأسعار ملائمة وجودة عالية وبفئات مختلفة تتوافق مع تطلعات المجتمع، كما أنه يصب في الهدف الاستراتيجي للوزارة الذي يأتي تماشياً مع برنامج التحول الوطني 2020، ويتمثل في تحسين أداء القطاع العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي.
ومن خلال برنامج إيجار، تسعى وزارة الإسكان إلى تنظيم وتيسير سوق الإيجار، من خلال استحداث وتطوير برامج وآليات عمل لتحفيز القطاعين الخاص والعام، والعمل على حفظ حقوق أطراف العملية الإيجارية وهم المستأجر والمؤجر والوسيط العقاري، عبر منصة إلكترونية متطورة، ومن أهم تلك الآليات:
- العمل على تطوير نظام العلاقة بين المؤجر والمستأجر.
- تأهيل وترخيص الوسطاء العقاريين.
- تفعيل استخدام العقد الموحد، الذي طلبت أخيراً وزارتا الإسكان والعدل مرئيات العموم حوله، ودعت المتخصصين وذوي العلاقة بالقطاع لإبداء ملاحظاتهم ومرئياتهم.
- استحداث حلول ملائمة وإنسانية لحالات عدم القدرة على السداد وإخلاء العين المؤجرة بسبب السجن أو المرض أو الوفاة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء.
وتم تطوير جميع تلك الآليات بهدف توفير الوحدات السكنية بأسعار ملائمة وجودة عالية، وبفئات مختلفة تتوافق مع تطلعات المجتمع.
> كم عدد المستهدفين المتوقع استفادتهم من هذا البرنامج؟
- جميع سكان المملكة الذين يسكنون في قطاع الإيجار سواءً كانوا سعوديين أم مقيمين، يضاف إلى ذلك كل من يعمل في الوساطة العقارية وملاك تلك الوحدات أو وكلائهم.
«إيجار» ينهي الشكاوى

> ما تأثير هذا البرنامج في الشكاوى الموجودة لدى مراكز الشرطة والمحاكم؟ وخصوصاً من ملاك العقار ضد المستأجرين المماطلين؟ وهل سيسهم في إيقاف تلك الشكاوى؟

- أحد الركائز الأساسية لبرنامج إيجار هو اعتماد العقد الموحد كسند تنفيذي، الأمر الذي سيسهم بشكل مباشر في تقليل تلك الشكاوى، إذ يُفَصّل العقد الموحد حقوق أطراف العملية الإيجارية وهم المؤجر والمستأجر والوسيط العقاري بشكل واضح وعادل، إضافة إلى سهولة وسرعة حل النزاعات المحتملة بشكل أكثر مرونة وفعالية.

قيمة الإيجار 30 في المئة من الراتب

> ارتفعت قيمة الإيجار الى أكثر من 50 في المئة عن القيمة السابقة قبل عامين، أين الخلل وكيف تتم مواجهة هذا الأمر؟

- ارتفاع سعر أي منتج بشكل كبير هو نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب، والأمر ذاته في المنتجات التأجيرية، فالخلل هنا يكمن في عدم توازن أعداد ونوعيات العقارات المعروضة للإيجار، مع تلك التي يطلبها المستأجرين، ما أدى إلى زيادة أسعار الوحدات المتاحة للتأجير، وبناءً على ذلك تعمل وزارة الإسكان على تحقيق التوازن اللازم بين العرض والطلب، كما أنه من المتوقع أن تبلغ نسبة سوق الإيجار في المملكة 48 في المئة عام 2020، الأمر الذي يدفع الوزارة إلى الاهتمام بأن تكون أسعار الإيجار في متناول المستأجر بأن لا تزيد على 30 في المئة من دخله.

ومن هذا المنطلق، فإن إعادة التوازن يتطلب استحداث وتطوير برامج وآليات عمل تركز على تحفيز القطاعين الخاص والعام، والعمل على حفظ حقوق أطراف العملية الإيجارية وهم المستأجر والمؤجر والوسيط العقاري من خلال تشريعات عادلة ومتوازنة، تقلل من مخاطر تعثر سداد الإيجار، الأمر الذي سيسهم في إعادة ضخ الاستثمارات المطلوبة لرفع المعروض من الوحدات السكنية التأجيرية، ومن ثم إعادة التوازن للأسعار بشكل مستدام.

عقود طويلة الأجل

تمنع الزيادة مستقبلاً

> هل هناك ضوابط أو سقف لرفع الإيجار بنسب محددة كما هو موجود في دول مجاورة؟

- إن أنظمة برنامج إيجار تشمل تنظيمات ستسهم بشكل غير مباشر في خلق التوازن بالأسعار ومنها الشفافية في إعلان مؤشر الوحدات السكنية لجميع الأحياء، مع توضيح مواصفات تلك الوحدات، الأمر الذي سيسهم في إيجاد سوق تنافسي بين مطوري العقارات والإبقاء على تنافسية الأسعار.

إضافة إلى ذلك، فإن العقد الموحد يتيح إبرام عقود طويلة المدى، وهو ما يحفظ حق المستأجر في رفض أية زيادات خلال مدة العقد الساري.

> في حال انقضاء العقد قبل المدة المحددة بسبب تعرض العقار المستأجر للسقوط أو تملكته الحكومة.. هل يتم تعويض المستأجر؟ وكيف يكون ذلك؟

- تم بيان ذلك في المادة التاسعة من العقد، الفقرة الأولى (9/2/1) والفقرة الثانية (9/2/2)، إذ نصت على أن العقد إذا تم انقضاؤه لأسباب منها ثبوت أن العقار آيل للسقوط بموجب تقرير معتمد من جهة حكومية مختصة أو قيام الدولة بتملك العقار أو جزء منه بحيث يتعذر استخدام العين المؤجرة، فإن المؤجر يلتزم بإعادة ما تبقى من قيمة الإيجار المدفوعة للمدة المتبقية عند إخلاء المستأجر للوحدة السكنية.

نراعي حقوق طرفي عقد التأجير

> ذكرت الوزارة أن البرنامج يهدف إلى ضبط عملية الإيجار مع حفظ حقوق المؤجر والمستأجر، ولكن الواقع يكشف أن المستفيد من اللائحة هو المؤجر فقط، ليس ذلك فقط بل إنها تزيد الأعباء على المستأجر من خلال الإلزام بدفع مبلغ تأمين يسلم للمؤجر ويعاد له في حال أخلى المستأجر العقار بشكل سليم.. أولاً، كم مبلغ التأمين وكيف يتم احتسابه؟ وثانياً، لماذا هذا الشرط الذي لا يحمي المستأجر بل يزيد الأعباء عليه؟

- لن يقدم العقد الموحد حقوق ومصالح طرف على حساب طرف آخر في العملية التعاقدية، فإيجاد التوازن والثقة المطلوبة في سوق الإيجار السكني يتطلب مراعات حقوق جميع الأطراف وأولهم المستأجر. فعلى سبيل المثال، يلزم العقد الموحد المؤجر بدفع نفقات الصيانة اللازمة للحفاظ على الوحدة السكنية وسلامة المبنى، وإصلاح ما لم يكن ظاهراً للمستأجر وقت الاستئجار، وكذلك إصلاح أي عطل أو خلل يؤثر في استيفاء المستأجر للمنفعة المقصودة.

أما في ما يخص مبلغ التأمين، فهو شرط اختياري. كما سيتم تنظيم إجراءات التعامل مع بند التأمين من حيث نماذج الاستلام والتسلم للوحدة السكينة، التي تنظم عملية تقدير الأضرار إن وجدت، وإعادة مبلغ التأمين إن لم تتحقق أي أضرار

العنف الأسري ليس مسألة خاصة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1525241

سهام الشارخ

أصبحنا نصحو في السنوات الأخيرة على قصص عنف مرعبة تحصل داخل الأسر تجعلنا ندرك أن الخطر في البيوت لا يأتي دائما من الخارج بل من أقرب المقربين، وقد كانت القصة التي تداولتها وسائل الإعلام مؤخرا عن الرجل الذي قتل زوجته لأنها خلعته في المحكمة، وواقعة تعذيب الأم لأطفالها في إحدى مناطق المملكة من الحوادث الصادمة للمجتمع، وحوادث عنف أخرى نشرتها الصحف.

العنف الأسري ليس جديدا فلطالما كان هناك عنف في كل المجتمعات موجه إلى المرأة والطفل، ولكنه لم يكن بهذه الدرجة من القسوة والتوحش، كما أن الإعلام ووسائل الاتصال الاجتماعي ساهمت في انتشار الأخبار وسرعة وصولها، مع أنه مازال الكثير من الحوادث لا يعلن ولا يبلغ عنها، وتظل في طي الكتمان على اعتبار أنها من خصوصيات الأسر، وهذا ما يفاقم المشكلة ويزيد من تنامي العنف لأن الضحايا لا تجد من يساندها، بل تحمّل الضحايا من النساء أحيانا المسؤولية اعتقادا أنهن المتسببات بالظروف التي تقود إلى العنف، وأحيانا يبرر العنف بظروف المعتدي المادية أو النفسية أو بسبب الإدمان على الخمر أو المخدرات، وكم من المعتدين نجوا بأفعالهم تحت هذا المبرر، مع أنه ثبت أن كثيرا من حالات العنف تحدث بإرادة ووعي ومعرفة وتصميم على تحقيق هدف ما عن طريق العنف.

يبلغ العنف مداه عندما يصل إلى القتل، قتل الرجل زوجته لأنها لا تريد الاستمرار في العيش معه، يفسر دافع القتل هنا بأنه حب التملك أو الرغبة في الانتقام من الزوجة التي قررت إنهاء العلاقة، أو أنه بسبب الشعور بالعجز عن مواجهة الظروف الجديدة التي ستترتب على الطلاق أو القدرة على التكيف معها، وبغض النظر عن أي أسباب ودوافع أخرى فإن المؤكد أن هناك ميلا إلى العنف وشعورا بالاستقواء على المرأة، واستهانة بحقها في الاختيار.

والأسئلة المطروحة هنا: هل ستؤدي مثل هذه الحوادث إلى اهتمام أكبر بقضايا العنف الأسري؟ وهل سيجري نقاش جدي حولها على أعلى المستويات؟ أليس من المهم توعية الأفراد في كل مكان إلى خطورة العنف الأسري على مستقبل الأطفال والأسر والمجتمع وإلى كيفية تفاديه؟ وكيف يمكن توفير الأمن لضحايا العنف وحمايتهم؟

المحزن أن بعض حالات العنف ضد الأطفال التي تداولتها الصحف كانت الجهات المعنية قد تبلغت بها من قبل واكتفت بأخذ تعهد على الأب، أو على الأب وزوجته بعدم التعدي على الأطفال، فهل يمكن أن تكون ورقة ضمان لعدم معاودة الفعل ؟ وكيف يمكن أن يوثق بآباء أو أمهات بعد أن ارتكبوا هذا الإجرام بحق أبنائهم؟

المفروض أن توضع وتنشر وتطبق قوانين واضحة وعقوبات رادعة تتناسب مع تلك الجرائم، وأن يحال الآباء والأمهات والزوجات والأزواج العنيفون إلى مراكز العلاج والتأهيل النفسي، مع دعم مراكز الحماية الاجتماعية، وعدم النظر إلى العنف الأسري على أنه من المسائل الخاصة.

مجلس رعاية السجناء

المصدر: جريدة الوطن الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=31506

علي الشريمي

أقترح إنشاء مجلس رفيع للسجون، تكون مهمته القيام بالإجراءات اللازمة للمحافظة على تفعيل حقوق السجناء، ورقابة العاملين فيها

لنتفق أولا على أن السجن يفقد الفرد بعض الحريات الشخصية، ويفترض أن يكون كذلك، كون من يقطن بين أسواره الحديدية هم مدانون يستحقون العقوبة، إلا أن ذلك الأمر لا يجردهم من صفتهم كبشر. ولذلك نجد أن كثيرا من الدول الغربية أصبحت تتسابق في بناء أفخم السجون في العالم من فئة الخمس نجوم، الفكرة كما يقول القائمون على هذه السجون أنها تكمن في عزل النزيل عما يشجعه إلى العودة إلى عالم الجريمة، لأن كثيرا من السجناء في سجون العالم المختلفة تبدأ مشكلاتهم الحقيقية وتتطور منذ لحظة دخول السجن، وليس منذ ارتكابه الجريمة. لذلك، يجب توفير جو بديل للسجين وإعادة تأهيله وإكسابه مهارات تساعده في حياته العملية، وتعزز فرص إعادة اندماجه في المجتمع.

الإحصائية العالمية لهذا النوع من السجون تقول: إن 20% فقط من المجرمين يعودون إلى السجن. وربما قد تستغرب عندما تقرأ أن السويد أغلقت 4 سجون ومراكز للاحتجاز في 2016، ليس لنقص في معدل الجرائم أو الحوادث، بل بسبب أن منسوب عدد الجرائم ثابت وغير متصاعد، وهذا يعزى إلى طريقة التعامل مع السجناء، والعمل على ضمان كامل حقوقهم الأساسية. إذ تقول رئيسة مصلحة السجون وإعادة التأهيل السويدية: "لاحظنا تراجعا غير عادي أو مسبوق في عدد السجناء، والآن لدينا الفرصة لإغلاق عدد من منشآتنا نظرا لعدم حاجتنا إليها، في الوقت الذي نأمل فيه أن تكون جهودنا قد أثمرت في سبيل إعادة التأهيل والوقاية من الجرائم".

في المملكة، نجد أن مسألة حقوق السجناء مدار اهتمام كبير من المؤسسات الحقوقية، الأمر الذي انعكس في تحسين البيئة العامة في بعض السجون السعودية، فعندما تذهب إلى سجن الحائر، مثلا، تجد أن كثيرا من الأمور قد تغيرت. إذ تحدث الزميل "عبدالرحمن اللاحم" في مقاله بعنوان: "زيارتي لإصلاحية الحائر"، ذكر فيه أن كثيرا من الخدمات تقدم للنزيل من مكاتب للجهات العدلية والحقوقية، ممثلة في وزارة العدل وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وتوفير الخدمات الصحية المميزة التي تفوق في قدراتها المستشفيات الحكومية على حد تعبيره، إضافة إلى الأمور الترفيهية الأخرى.

في المقابل، ما زالت ترد بين الفينة والأخرى إلى المؤسسات الحقوقية ووسائل الإعلام المحلية حالات وقضايا من التجاوزات التي تحدث في بعض مراكز التوقيف والسجون، وسببها هو غياب الرقابة وعدم التزام بعض المحققين والموظفين بتطبيق الأنظمة بصورة سليمة، مما ينتج عن مثل هذه التجاوزات أضرار بالغة بحقوق بعض السجناء، والتي تنعكس آثارها على صحتهم النفسية والجسدية، وعلى علاقتهم بمجتمعهم ووطنهم.

فقبل أيام، رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان 15 ملاحظة على 5 سجون سعودية، أوردتها في تقريرها لعام 2015، تراوحت في معظمها بين التردي في الخدمات، وتكدس العاملات المنزليات الهاربات لتأخر معاملاتهن لدى الجهات الحكومية، فضلا عن بقاء النزيلات اللاتي انتهت محكومياتهن.

نحن معنيون جميعا بتحمل المسؤولية الإنسانية والوطنية، وبكل جدية، تجاه هذه الفئة، والعمل على ضمان حقوقها كاملة، ورصد أي تجاوز أو انتهاك يقع في هذا المجال، وعليه أقترح:

أولا: تغيير مسمى السجون أو الإصلاحيات في المملكة إلى "دوائر التنفيذ القضائي"، كما في بعض الدول المتقدمة.

ثانيا: إنشاء مجلس رفيع للسجون، تكون مهمته القيام بالإجراءات اللازمة للمحافظة على تفعيل حقوق السجناء، ورقابة العاملين فيها، وتجنبا لأي تجاوز أو مخالفة، خلال فرض تقارير أولية تستلزم توقيع السجناء عليها، تتضمن الرعاية

لحقوقهم والفحص الدوري لهم، وكذلك إجراء الدراسات الخاصة بتطوير دور السجون على نحو يحقق الهدف منها، ويجعلها أكثر فاعلية في تقويم السجناء وإعادة تأهيلهم.

غياب المعايير الخدمية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160811/Con20160811852378.htm

عيسى الحليان

كلما نشر تصنيف دولي أصبنا بالصدمة والذهول، وذلك لعدم وجود معايير ومؤشرات محلية تخفف من وطأة هذه الصدمات، نظرا لغياب المؤسسات والجمعيات التي عادة ما يناط بها هذا الدور، ناهيك عن قدرة المؤسسات الدولية المعتمدة على دخول المملكة والحصول على بيانات دقيقة، مع عزوف المؤسسات الحكومية المعنية عن القيام بهذا الدور، بل وحجب أي معلومات تتعلق به، في حين أن هذه المؤشرات والمعايير لم تعد ترفا مهنيا وإنما عرفا عالميا سواء داخل هذه الدول أو على مستوى العالم، لأنها الدافع الحقيقي نحو التنافسية والشفافية وهي الشهادة الدولية أو المحلية التي تحصل عليها هذه المؤسسات أو الخدمات المقدمة عن طريقها. جاء تصنيف الجامعات وأصبنا بالصدمة عند دخول إحدى جامعاتنا ضمن المراكز العشرة الأخيرة من بين جامعات العالم والتي يتجاوز عددها 3700 جامعة آنذاك، وقبل أن تستجمع هذه الجامعات قواها وتتغلب على دهاقنة هذه التصنيفات جاءت صدمة أخرى في مجال المطارات عندما تم تصنيف مطار الملك عبدالعزيز بجدة ضمن أسوأ 10 مطارات في العالم (المركز قبل الأخير، وهو نفس مركز الجامعة) ثم جاء تصنيف المدن وجاءت الرياض من بين أول خمس مدن عالمية من حيث الكآبة إضافة لتصنيفات أخرى قد لا يسمح العمود باستعراضها أو الرقيب الاجتماعي بعرضها.

الإشكالية هنا هي ضعف ثقافة التصنيف وتحول فكرته إلى مجرد شهادات وهمية لهذه المؤسسة أو تلك لتحقيق بطولات وهمية وكلنا يتذكر أين وصلت تصنيفاتنا في مجال الاستثمار الأجنبي عندما تجاوزنا بعض الدول السبع الكبار وتكالبت علينا كل استثمارات العالم لولا ستر الله.

التصنيف لا يتوقف على الجامعة أو المطار أو المدينة ولكن على جملة من المؤشرات والخدمات الأساسية والتي للأسف ليس لها معايير ومؤشرات أساسية في بيئتنا المهنية كالمستشفيات - مثلا - سواء مؤشرات من داخل البلد أو خارجه (منظمات وهيئات متخصصة) وبالتالي فإن مستشفياتنا (وغيرها من الخدمات الأساسية) لو أدرجت ضمن هذه المعايير لظهر العجب العجاب والذي لا يقل تأثيره عن بعض التصنيفات المذكورة وإنما يتجاوزه بالحد الأدنى من المعايير المعمول بها دوليا.

مفاوضات السلام السودانيّة تبدأ في أديس أبابا برعاية دوليّة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 ذو القعدة 1437هـ - 11 أغسطس 2016م
رابط الخبر

الخرطوم - النور أحمد النور
بدأت أمس في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، جولة جديدة من المحادثات بين الحكومة السودانية ومتمردي «الحركة الشعبية – الشمال» وحركات دارفور، لوقف النار في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وإقليم دارفور، وذلك غادة توقيع تحالف قوى «نداء السودان» الذي يضم المعارضة بشقّيها السياسي والمسلّح، على خريطة طريق اقترحتها الوساطة الأفريقية لحل الأزمة السودانية، وإشراك تلك القوى في عملية الحوار الوطني.
وانخرط مفاوضو الحكومة السودانية أمس، في لقاءات بأديس أبابا مع الوسطاء، شملت المبعوث الرئاسي الأميركي دونالد بوث، وفريق الوساطة الأفريقية بقيادة ثابو مبيكي، تناولت إجراءات تنفيذ خريطة الطريق وتقريب مواقف الأطراف لوقف النار الشامل على كل الجبهات وتمرير المساعدات الإنسانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وأوضح رئيس وفد الحكومة لمفاوضات دارفور أمين حسن عمر، أن اللقاء التشاوري مع المبعوث الأميركي ناقش خطوات عملية السلام. وأضاف: «نريد أن نرى مواقف محددة لتنفيذ هذه الخريطة الأفريقية خطوة بعد خطوة». وقال إن بوث تحدث عن مواقف المتمردين.
وتابع عمر: «جئنا بنية حسنة لإنجاز مهام هذه الجولة والتوصل الى وقف عدائيات يقود مباشرة إلى وقف النار وإلى عملية سياسية»، مؤكداً أن التفاوض سيتواصل حول مساري دارفور والمنطقتين في جلسة تناقش وقف عدائيات وصلته بوقف النار والترتيبات الإنسانية.
وكان حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي و»الحركة الشعبية - الشمال» برئاسة مالك عقار، و»حركة تحرير السودان» بقيادة مني أركو مناوي، و»حركة العدل والمساواة» بزعامة جبريل إبراهيم، وقّعت في أديس أبابا على خريطة الطريق التي اقترحتها الوساطة الأفريقية لحل الأزمة السودانية، والمشاركة في عملية الحوار الوطني.
وشهد على مراسم التوقيع ممثلون عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وعشرات الشخصيات السياسية والعسكرية السودانية.
وأكدت القوى الموقِّعة على الوثيقة، أن توقيعها جاء بناءً على «تفاهمات تمت مع الوساطة أوضحتها في رسالة بعثت بها في تموز (يوليو) الماضي، والتي تحمل مطالب، من بينها الاتفاق على وقف الحرب كأولوية، فضلاً عن إيصال الإغاثة، والتداول حول نتائج حوار الخرطوم الأخير، والبناء عليه، فضلاً عن عقد مؤتمر تحضيري لتحديد الأجندة والإجراءات والضوابط الخاصة بالحوار، فضلاً عن الآليات وضمان إجراء حوار قومي دستوري شامل.
واعتبر الصادق المهدي، في كلمة عقب التوقيع، أن «المناسبة عرس للسودان». وأضاف: «نريد أن نصنع من مناسبة التوقيع عملية متصلة نشترك فيها جميعاً مهما اختلفنا، لنرد للشعب السوداني الأمانة ونوقف الحرب بسلام عادل وشامل».
وقال الوسيط الأفريقي ثابو مبيكي، أن التوقيع على خارطة الطريق سيقود مباشرة إلى التفاوض بين الحكومة والحركات المسلحة حول وقف النار وفتح المسارات الإنسانية في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.
في المقابل، رأى جبريل وعقار في التوقيع «فرصةً جيدة لبدء حوار جاد وشامل لكل المشكلة السودانية»، فيما اعترض مناوي وأبدى تبرماً على عدم منحه فرصة الكلام من جانب الوساطة والتي اعتذرت بداعي ضيق الوقت.
واستبقت أحزاب وفصائل مسلحة حفل التوقيع على خريطة الطريق، وأعلنت أنها غير معنية بها ومن بينها «الحزب الشيوعي» و»حزب البعث العربي الاشتراكي» و»حركة تحرير السودان» فصيل عبدالواحد محمد نور، ومؤكدةً أنها اختارت طريق إسقاط الحكومة السودانية عبر العمل المسلّح أو الانتفاضة الجماهيرية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس
8 ذو القعدة 1437هـ -
11 أغسطس 2016م

http://www.al-jazirah.com/2016/20160811/cr2.htm

المصدر: جريدة الرياض الخميس
8 ذو القعدة 1437هـ -
11 أغسطس 2016م

http://www.alriyadh.com/1525282

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الخميس
8 ذو القعدة 1437هـ -
11 أغسطس 2016م

http://www.alyaum.com/article/4151377